



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم التجارية

## الموضوع

أهمية تقييم الأداء المالي بواسطة المراجعة  
التحليلية في المؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة

مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير - (2012/2002)

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة  
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذ المشرف:

عباسي صابر

إعداد الطلبة:

عيساوي حياة

رقم التسجيل:	...../2015
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2014-2015

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
8	المدخل المعاصر للفكر المالي	1
48	الميزانية المالية	2
58	الهيكل التنظيمي للمؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير	3
73	منحنى رقم الأعمال	4
74	منحنى القيمة المضافة	5
75	منحنى النتيجة الصافية	6
76	منحنى الفائض الإجمالي للاستغلال	7

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
60	تطور رقم الأعمال خلال سنوات الدراسة 2008-2012	1
60	تطور القيمة المضافة خلال سنوات 2008-2012	2
61	استهلاك المؤسسة خلال سنوات الدراسة	3
61	انتاج المؤسسة خلال سنوات الدراسة 2008-2012	4
62	رأس المال العامل للمؤسسة خلال سنوات الدراسة.	5
63	نسبة السيولة العامة للمؤسسة خلال الفترة 2008-2012.	6
64	نسبة السيولة السريعة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة	7
65	جدول السيولة الفورية خلال سنوات الدراسة 2008-2012.	8
65	معدل الدوران إجمالي الأصول خلال سنوات الدراسة	9
66	معدل دوران الأصول المتداولة	10
67	نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2008-2012	11
68	نسبة التمويل الذاتي خلال الفترة 2008، 2012	12
69	نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة	13
70	نسبة التمويل الخارجي خلال سنوات الدراسة	14
71	المردودية المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة	16
72	المردودية الاقتصادية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة	17
73	المردودية التجارية	18
81	الارتباط بين رقم الأعمال و النتيجة	19

### 1. طرح مشكلة البحث

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة و عميقة في مجالات عدة سواء الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية،تتعرض بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة و تجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها و ازدهارها بل عادة ما يكون من أجل البقاء.

كما أدى كبر حجم المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطاتها وأعمالها إلى ضرورة توفير معلومات مما أوجب على المؤسسات الاهتمام بأدائها المالي الذي يعتبر أهم نقطة يرتكز عليها نجاحها وتحقيق أهدافها الاقتصادية و المالية وبذلك زاد الاهتمام بالأداء المالي من خلال أساليب تقييمه، وبذلك الخروج بنتائج أفضل في اتخاذ القرار الأنسب لتحقيق الأهداف.

فيظل التطورات الاقتصادية زادت المؤسسات الاهتمام بوظيفة المراجعة وبذلك زادت المهام و الواجبات الملقاة على عاتق المراجع في الوقت الحالي، ولكي يواكب المراجع هذا التطور في مجال الأعمال عليه أن يطور من أساليبه وإجراءاته المستخدمة في عملية المراجعة، لذلك بدأ المراجعون في استخدام المراجعة التحليلية نظرا لأهميتها في رفع كفاءة أداء عملية المراجعة باعتبارها من أبرز الأساليب الحديثة لمراجعة وفحص البيانات المالية .

في ظل ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى أهمية تقييم الأداء المالي بواسطة المراجعة التحليلية في مؤسسات البناء في الجزائر؟

### 2. الأسئلة الفرعية

- ✓ ماهو الأداء المالي؟
- ✓ ماهو تقييم الأداء المالي؟
- ✓ ما معنى المراجعة التحليلية؟
- ✓ كيف يتم تقييم الأداء المالي من خلال المراجعة التحليلية؟

### 3. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية نعتمد الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** تقييم الأداء المالي أهم نقطة لمراقبة تحقيق الأهداف المالية في المؤسسات الاقتصادية.

**الفرضية الثانية:** المراجعة التحليلية أسلوب حديث يستخدم في المؤسسة الاقتصادية.

**الفرضية الثالثة:** تساهم المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

### 4. أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة في توسيع المعرفة في الموضوع .
- ✓ أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات.
- ✓ اكتساب معارف عن المراجعة التحليلية من خلال المراجع المختلفة.

### 5. أهداف الدراسة:

- ✓ الرغبة في معرفة وإبراز عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وأهميته.
- ✓ محاولة الاطلاع على ماهية المراجعة التحليلية.
- ✓ محاولة معرفة كيف تساهم المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

### 6. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في هذا الموضوع في الأهمية التي يكتسبها تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال أساليب المراجعة التحليلية الذي يعتبر هذا الأخير حديث التعامل به نسبيا في الجزائر.

## 7. حدود الدراسة:

سوف نحصر مجال دراستنا للاشكالية المطروحة في مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير ورقلة، للفترة 2002-2012.

## 8. منهجية البحث:

يهدف الاستجابة لمتطلبات هذه الدراسة، فقد تم الاستعانة و الاعتماد على المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية و المالية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي على مستوى الفصلين النظريين من الدراسة.

كما أنه حاولنا إسقاط الجزء النظري من الدراسة على الفصل التطبيقي بالاعتماد في ذلك على منهج دراسة الحالة و منهج البحث التفسيري.

## 9. الدراسات السابقة:

- مجنح عتيقة، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك وحدة الصيانة بسكرة 2005-2006، مذكرة ماجستير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية .

تناولت الباحثة الجانب النظري لكل من تقييم الأداء المالي للمؤسسات و التدقيق الداخلي، ثم قامت بإيجاد العلاقة بينهما، بالرغم من هذا إلا أنه في نهاية الدراسة وصلت بنتيجة أن مصلحة الموازنة في الوحدة محل الدراسة لم تعتمد على الطرق العلمية في تقديراتها، مما يدل ذلك على عدم تطبيق الجانب النظري و العلمي على الجانب العملي.

- نيفين عبد الله أبو سمهدانة، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط و أداء عملية المراجعة، دراسة تحليلية لأداء مراجعي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، سنة 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم اقتراحات لتشجيع مراجع الحسابات القانونية في قطاع غزة على استخدام المراجعة التحليلية عند فحص القوائم المالية، حيث وجدت أن المراجعين في قطاع غزة لا يستخدمون المراجعة التحليلية، أي نقص في استخدام هذا الأسلوب.

• عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية لشركات المساهمة العامة، دراسة ميدانية في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن، مقالة في مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد الثاني، جامعة البتراء 2008.

هدفت هذه الدراسة في تقييم فعالية الإجراءات التدقيقية التحليلية للقوائم المالية لشركات المساهمة في الأردن. خرج الباحث من خلال هذه الدراسة وأن الأساليب الحديثة لم تتطور بعد بالشكل الملحوظ.

### 10. هيكل البحث:

لمعالجة هذا الموضوع بطريقة تسمح لنا بالإحاطة بالجوانب التي نراها مهمة، وللإجابة على الإشكالية قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول نتناول فيه الإطار النظري لتقييم الأداء المالي، حيث نتطرق إلى بعض المفاهيم حول تقييم الأداء المالي من خلال المرور على ماهية الأداء المالي ليأتي بعد ذلك تقييم الأداء المالي ومؤشرات تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني نتطرق فيه إلى الجانب النظري للمراجعة التحليلية وكذا أساليب المراجعة التحليلية لنصل في الأخير إلى أهمية تقييم الأداء المالي بواسطة المراجعة التحليلية.

أما الفصل الثالث، فسنقوم فيه بإسقاط الجانب النظري المتناول في الفصلين من خلال القيام بدراسة تطبيقية على مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير في الجزائر للفترة 2002-2012.

## المبحث الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر مصطلح الأداء مصطلحا متعدد الجوانب والأبعاد لاقتترانه وتداخله مع عدة مصطلحات ومفاهيم متشابهة له كالمردودية والإنتاجية وحتى التنافسية، رغم أنه يختلف عن هذه المفاهيم اختلافا كليا. وهذا ما يفسر اختلاف الباحثين في تحديد مفهومه، بالرغم من هذا التباين إلا أن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال مدى النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها.

## المطلب الأول: ماهية الأداء في المؤسسة الاقتصادية

## أولاً: مفهوم الأداء

الأداء مفهوم شامل وعام، بالنسبة لجميع المؤسسات على اختلاف وتباين نشاطها. حيث أن أصل كلمة الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة "PERFORMARE" التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة "PERFORMANCE" التي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي تبلغ بها المؤسسة أهدافها.

الأداء هو انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها، ويتفق كل من "Robbins" و"Voiersenan" مع المفهوم إذ يعبران عن الأداء بكونه قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد، ويستدل من هذا المفهوم أنه تم التركيز على الأهداف طويلة المدى، والتي تتمثل باتفاق معظم الباحثين بالبقاء والتكيف والنمو. ومن الباحثين من يرى بأن الأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية وانشغالها بالصور التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، ويرتكز هذا المفهوم على السبل التي توصل المؤسسة إلى غاياتها وأهدافها، متمثلة بالطرق والصيغ التي تعتمد عليها في استغلال الموارد المتاحة ومدى نجاح المؤسسة في هذا الاستغلال.<sup>1</sup>

ومن الناحية التسييرية يركز الأداء على محورين هما: تحقيق النتيجة الموجبة للنشاط وارتباط ذلك بالفعل الذي يقود إلى النجاح والذي يتمدد على طول مراحل التسيير أما من الناحية الاقتصادية فيعطي الأداء عدة حقائق مثل الكفاءة (التي ترتبط بالتكاليف أو الفعالية التي ترتبط بالأهداف).<sup>2</sup>

فكثير ما يعرف الأداء ويرد مقرونا بأحد المصطلحين لدى الكثير من المؤلفين فمنهم ما يرى الفعالية والكفاءة هما بعدا الأداء، حيث الفعالية (تشير إلى طريقة تحقيق الفعل المنتظر والحصول على النتيجة المرادة والكفاءة هي القدرة تحقيق الفعل المنتظر بوسائل قليلة ومحدودة.

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء الإستراتيجي، دار الصفاء، عمان، 2011، ص ص 64-65.

<sup>2</sup> شياح نعمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة بسكرة، 2008/2007، ص 3-5.

كما يعرف الأداء على أنه دالة "Function" لكافة أنشطة المؤسسة وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها، وهو الفعل الذي تسعى كافة الأطراف في المؤسسة لتعزيزه.<sup>1</sup>

### ثانياً: شروط تحقيق الأداء الجيد

يربط "Bennis W.G" صحة المؤسسة بشروط الفعالية والكفاءة والتي يقسمها إلى ثلاثة كلها ترتبط بقدرة وأداء المؤسسة من جهة وبالمحيط من جهة أخرى، ويضيف "E.Shein" شرط آخر له دور فعال في المؤسسة وهو التكامل لتصبح هذه الشروط أربعة وهي:

#### 1. كفاءة التكيف والاستعداد لحل المشاكل:

هذا العنصر يرتبط بقدرة المسيرين والمؤسسة عموماً على التعامل مع المحيط، وبطاقتهم في الإدارة وإمكانياتهم لتقدير التغيرات المستمرة للمحيط حتى لا يصدم هؤلاء بها، ويكمل نظام الإدارة في هذه المهمة نظام المعلومات القائم ومصلحة البحث والتطوير وغيرها.

#### 2. الإحساس بثقل المهمة وإدراك المؤسسة لما عليها من أهداف:

وتتمثل في قدرة المؤسسة على إبراز صورة خاصة بها تتوقف أيضاً بقدرة الأفراد العاملين بها على تحقيق أحسن أداء وعلاقتهم بالمحيط والمتعاملين الاقتصاديين مع المؤسسة وكذلك المستهلكين.

#### 3. القدرة على تحصيل الحقائق:

وتتمثل في كفاءة البحث والتحصيل وترجمة المميزات الحقيقية للمحيط بشكل صحيح، وخاصة التي تتعلق بسير المؤسسة. وهنا ما يظهر أكثر أهمية نظام معلومات التسيير، الذي يعتبر جزء من نظام المعلومات المؤسسة ومدى الاتصال بالمحيط وانتقاء المعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب.

#### 4. التكامل المحقق بين مختلف أجزاء المؤسسة:

وهنا بشكل يجعلها تعمل بدون تناقض مع بعضها البعض، مثلاً: دمج الحاجات الفردية مع أهداف المؤسسة وقد اجتهد بعض الباحثين أمثال "John Woodway", "Zhomas Burns" في أعمالهما على فكرة الفعالية في التنظيم والأداء الجيد والناجحة حسب رأيها من التكامل والترابط بين ما سموها بالمحددات الهيكلية والمتغيرات التنظيمية.<sup>2</sup>

### ثالثاً: أنواع الأداء

<sup>1</sup> وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 39.

<sup>2</sup> شباح نعمة، مرجع سابق، ص

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع، وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة واستعمالها في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية والطبيعية، مصدر الأداء، المعيار الوظيفي.

### 1. حسب معيار الشمولية:

الذي قسم الأهداف إلى كلية وجزئية يمكن تقسيم إلى:

أ. **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفية بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كاستمرارية، الشمولية، الأرباح والنمو....

ب. **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التمويل أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

### 2. حسب معيار الطبيعة:

الذي يقسم الأهداف إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية، سياسية... الخ. فإنه ممكن وإن كان ذلك من باب المقابلة المنطقية، نصنف الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، سياسي وتقني... الخ وفي إشارة إلى هذا التصنيف فإنه لا يمكن للمؤسسة أن تحسن صورتها بالاعتماد على الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب، بل أن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل. إذا بناء على هذه المقابلة بين طبيعة الأهداف وأنواع الأداء يمكن القول بأن الأهداف الاقتصادية تدل على وجود الأداء الاقتصادي الذي يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للمؤسسة والذي يتجسد بالفوائد التي تحققها من وراء تعظيم نواتجها وتدنية مستويات استخدام مواردها، أما الأهداف الاجتماعية وإن كانت الحقيقة تمثل قيودا مفروضة على المؤسسة يلزمها بها كل من مجتمعها الداخلي (أفرادها) والخارجي. وبغض النظر عن كونها أهدافا أم قيودا فإن تحقيقها يجب أن يكون بالتزامن مع الأهداف الاقتصادية لأن الاجتماع مشروط بالاقتصاد، وبذلك يتلازم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسة الناجحة هي التي تعرف كيفية الوصول إلى تحقيق أكبر مستوى من النوعين معاً.

وإلى جانب الأداء الاقتصادي والاجتماعي يمكن الحديث عن الأداء التقني أو الثقافي أو السياسي

للمؤسسة، وبذلك عندما تسطر لنفسها أهداف من هذا القبيل كأن ترغب في السيطرة على مجال تكنولوجي

معين أو تسعى إلى تكوين ثقافة خاصة بها أو التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها بخلق أنماط استهلاكية جديدة أو ربما تحاول التأثير على النظام السياسي القائم لا تصدر امتيازات لصالحها، كما هو الشأن بالنسبة لشركات متعددة الجنسيات خاصة العاملة منها في بلدان العالم الثالث والأمثلة في المجال أكثر من أن تحصى.<sup>1</sup>

### 3. حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف أداء المؤسسة إلى نوعين الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي كما يلي:

أ. **الأداء الداخلي:** كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

- **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة "Mobilisation" واستخدام الوسائل المالية المتاحة للأداء

الداخلي هو الأداء الناتج من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية ومادية.

ب. **الأداء الخارجي:** هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة. فالمؤسسة لا

تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر النتائج الجيدة

التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع

القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات فكل هذه

التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

### 4. حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط هذا المعيار على التنظيم لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها

المؤسسة. إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في

الوظائف الخمس التالية: وظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد، وظيفة التسويق ووظيفة التموين

ويضيف البعض الآخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 1، ص 89.

<sup>2</sup> صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية 2011-2012، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، ص 84.

## المطلب الثاني: الأداء المالي

## أولاً: نبذة عن تطور الفكر المالي

لقد مر الفكر المالي بالعديد من التطورات وذلك راجع للتغير والاختلاف في شكل الظروف الاقتصادية والمالية و بناء على ذلك فقد تغيرت وجهات نظر المتخصصين في الحقل المالي كما يلي:

في بداية القرن العشرين اكتسبت الوظيفة المالية شكلها الوصفي، إذ انحصرت مهامها على المعالجات المحاسبية والقانونية لتأسيس المؤسسات والمسائل المتعلقة بحالات الاندماج وإصدار الأوراق المالية. وقد عمقت الأحداث الاقتصادية خلال فترة الكساد سنة 1929م.

دور هذه الوظيفة في توفير السيولة اللازمة لتجاوز أزمات التمويل وحالات الإفلاس والتصفيات والاندماجات وإعادة التنظيم التي شهدتها فترة الثلاثينيات ولذلك يمكن القول أنه خلال هذه الفترة تمحور هدف التسيير المالي في توفير السيولة للمؤسسات.

بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من توسع في النشاط الاقتصادي ابتعد التسيير المالي من مضمونه الوصفي ليدخل في النشاط النمطي التحليلي بعد أن تركز الاهتمام على تحليل الفرص الاستثمارية وكفاءة استخدام الأصول التي تمتلكها المؤسسات. أضف إلى ذلك تطورات مهمة مما زاد الاهتمام بموضوعات جديدة مثل الموازنات، النماذج الرياضية... الخ.

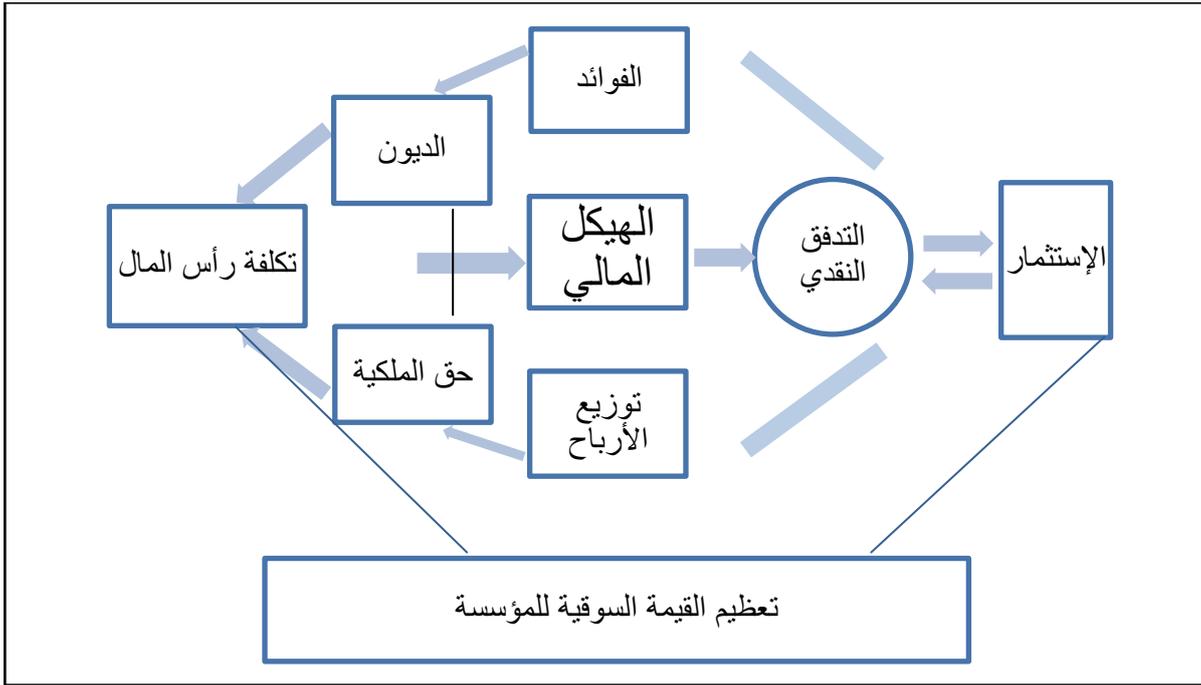
بعد الثورة المعرفية التي أثارها مقالة "مود يعلاني وميلر" سنة 1958م حول تكلفة التمويل والهيكل المالي وما قدمه "هاري ماركويتز" سنة 1959م لأسس نظرية المحفظة، جعلت سمات هذه المرحلة تتمحور حول دور وأثر الهيكل المالي على قيمة المؤسسة ومنها تركزت اهتمامات الباحثين نحو الاهتمام بتكلفة التمويل وكيفية تعظيم ثروة المساهمين، كما نلاحظ أن التطورات التي شهدها الفكر المالي أبرزت العديد من المفاهيم الحديثة منها: الهندسة المالية، القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة. وساعد في ذلك نمو وتطور الأسواق المالية لاسيما في ظل ظهور مفاهيم كفاءة السوق المالية.<sup>1</sup>

وبذلك شكلت قرارات التمويل والاستثمار ومدى انعكاسها على ثروة الملاك الواجهة الرئيسية للفكر المالي المعاصر، وتحولت النظرة نحو حملة الأسهم وأثر قرار توزيع الأرباح بجانب الاستثمار والتمويل على القيمة السوقية للمؤسسة والشكل التالي يوضح ذلك:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عباسي صابر، مرجع سابق، ص 87.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية، الأردن، عمان، 2009، ص 25.

الشكل رقم (01): المدخل المعاصر للفكر المالي



المصدر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، ص25.

يتضح من الشكل أن مدخل إدارة الهيكل المالي ربط بين المفهوم المعرفي والتحليلي لوظيفة التسيير

المالي، كونها تمثل أحد عوامل النجاح الإستراتيجي للمؤسسة من خلال تحقيق الآتي:

- الاستخدام الأفضل للموارد المالية (المزيج الأمثل للهيكل المالي)؛
- قدرة الموارد المتاحة على تغطية حجم الفرص الإستثمارية؛
- قدرة عوائد الإستثمار في تعزيز المركز الائتماني للمؤسسة من خلال الحصول على تدفقات نقدية كافية لتغطية فوائد الديون من جهة وإقناع حملة الأسهم (توزيع الأرباح) من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن هدف تعظيم الربح يعتبر من أهم عوامل النجاح في الأجل القصير، كونه من

المؤشرات المهمة من وجهة نظر الدائنين وأداة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام مواردها. ولكنه يعتبر

مؤشر غير كافي للتعبير عن عناصر البقاء والاستمرار من وجهة نظر المالكين وحملة الأسهم لذلك فإن

هدف تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين عن طريق تعظيم أسعار الأسهم أوسع وأشمل من هدف تعظيم

الربح.<sup>1</sup>

ثانيا: مفهوم الأداء المالي

<sup>1</sup> عباسي صابر، مرجع سابق، ص 86-88.

يعرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة.

ويعرف أيضا حسب "Sergeevraert" على أنه يعنى تسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط الإستغلالي للمصاريف العامة.

وهناك من يرى أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء القيمة

"Greationde valeur" ومجابهة المستقبل من خلال الإعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج

والجداول الملحقة، مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنسب إليه المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح. وبالتالي يمكن القول أن الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة وإستخدام الوسائل المالية المتاحة في المؤسسة.<sup>1</sup>

كما أنه يمثل المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى

إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي

تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء

المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.<sup>2</sup>

ثالثا: أهمية الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

### 1. أهمية الأداء المالي:

يعد إستخدام مؤشرات الأداء المالي القاسم المشترك بين الباحثين سواء كان ضمن الدراسات التطبيقية

والنظرية في عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العملي في مختلف مؤسسات الأعمال ويرى "Lynch" سنة

2000 بأن الأداء المالي سيبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات وان عدم تحقيق المؤسسات المستوى

الأساسي المطلوب يعرض وجودها وإستمرارها للخطر. ويذهب بعض الكتاب إلى أبعد من ذلك في التأكيد

على أهمية الأداء المالي وذلك إلى حد إعتبره الهدف الأهم بالمؤسسة، وضمن هذا التوجه يعبر

"Morgan"; "Hunt" عن تلك الأهمية بالقول بأنه يعد هدف المؤسسات الأساسي وأن الأهداف الثانوية

<sup>1</sup> عباسي صابر، مرجع سابق، ص 89-90.

<sup>2</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 45.

للمؤسسة يمكن تحقيقها ضمناً من خلال تحقيق الأداء المالي. وضمن المنظور الإستراتيجي يرى "Ramanujan"; "Venkatraman" أن الأداء المالي هو ميدان الأداء الأكثر شيوعاً في معظم بحوث الإدارة الإستراتيجية، فهو إستراتيجية مهمة يمكن للمسيرين إستخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المؤسسة فضلاً عن ما يؤشره من نقاط قوة داخلية ويؤكد الكاتبان "John"; "Harrison" سنة 1998م على أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أن المؤسسة ذات الأداء المالي العالي تكون أكثر قدرة على الإستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنةً بغيرها من المؤسسات والتي تعاني من الأداء المالي المتردي ويدعم هذا المنطق "Gr"; "Waddock" سنة 1997 إذ يعتبر أن الأداء المالي يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لإستغلال فرص الإستثمار المختلفة ويساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم. إضافة إلى أن تفوق المؤسسة على غيرها من المؤسسات في هذا الميدان يضمن لها مركزاً تنافسياً قوياً، ويفتح الأفق أمامها للإنتلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره إذ أن تحقيق الأداء المتفوق والمركز المالي المتفوق يعدان وجهان لعملة واحدة.<sup>1</sup>

## 2. العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها وإتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة حين تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد:

- **العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:** هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن لها التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:
  - ✓ الرقابة على التكاليف؛
  - ✓ الرقابة على كفاءة إستخدام الموارد المالية المتاحة؛
  - ✓ الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

<sup>1</sup> ظاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة إتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها، ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

❖ نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة: وتحسب كما يلي:

$$(إجمالي الفوائد + إجمالي الأصول المنتجة) \times 100$$

وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

❖ نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع: تحسب كما يلي:

$$(إجمالي الفوائد المدفوعة + إجمالي ودائع العملاء والمستحق للمصاريف) \times 100$$

حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمستحقات)، وتعتبر نقص هذه النسبة على ربحية المؤسسة.

• العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة: تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

- ✓ التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- ✓ القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرق الدولة وقوانين السوق؛
- ✓ السياسات المالية والإقتصادية للدولة.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي الركيزة الأساسية التي تعتمدها المؤسسات الاقتصادية في تقييم نشاطها بشكل عام، لذلك سنحاول في هذا المبحث الإلمام ببعض الجوانب النظرية المتعلقة بتقييم الأداء المالي.

#### المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه

قبل الشروع في تقديم مفهوم تقييم الأداء يجب الفصل بينه وبين المصطلحين القياس والتقويم، عندما يستخدم لفظ التقويم فهذا يعني تطبيق مفهوم القياس للواقع الحالي بشكل علمي ومدروس، بينما لفظ التقويم هو مرحلة تصحيح المسارات وتعديلها.

<sup>1</sup> بن خروف جليلية، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009، ص63.

قياس الأداء، من البديهي أن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم في المؤسسة، ذلك أن القياس هو عملية التقييم الجبري للشيء ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مئوية مصحوبة بوحدة قياس كالوزن، الطول، الوحدات النقدية... الخ، وبذلك تكون النتيجة صماء من غير تعليق لا تتضمن معنى الشيء المراد تقييمه.

كما تجدر الإشارة إلى أن قياس الأداء غير مقتصر على المؤشرات المالية بل يضيف إليها أدوات غير مالية مثل لوحة القيادة... الخ.<sup>1</sup>

### 1. مفهوم تقييم الأداء المالي:

يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة ( إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة )، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً.<sup>2</sup>

ومن وجهة النظر الإدارية يقصد بتقييم الأداء كافة الإجراءات الإدارية التي تؤدي في النهاية إلى إصدار حكم حول مدى الانجاز الذي تحقق من الهدف المقصود إنجازه خلال فترة زمنية ومستوى جودة محددين ومن الصعب أن تتم عملية تقييم النشاط بدون متابعة مستمرة ورقابة فعالة لتصحيح الانحرافات أو لا بأول، وعملية تقييم الأداء وفق هذا التعريف هي أداة المتابعة والرقابة الإدارية تتم من خلال المتابعة والرقابة الإدارية وتنتهي بتقييم ما تم تحقيقه أي تقييم الانجاز (الأداء) الذي تحقق، وما إذا كان هذا الانجاز مئة بالمائة أكثر أو أقل ومن ثم إصدار الحكم و إعطاء التقييم.<sup>3</sup>

كما يرى البعض أن تقييم الأداء هو قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلا ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء.<sup>4</sup>

ويشير كل من " Jones & George" إلى أن تقييم الأداء المالي وسيلة لتزويد إدارة المؤسسة بالتغذية العكسية، التي تسترشد بها في صياغة إستراتيجياتها النهوض بمستوى أدائها من أجل تطويره بخطط مستقبلية، ويزودها بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالأمر المالية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> صابر عباسي ، مرجع سابق، ص 101.

<sup>2</sup> دادان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 4، 2006، ص 41.

<sup>3</sup> علي عباس، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 249.

<sup>4</sup> محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012، مصر، ص 11.

<sup>5</sup> مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة ماجستير، محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 12.

## 2. أهداف تقييم الأداء المالي:

- تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى جملة من النقاط منها :
- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية ؛
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية التقييم وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب ؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة؛
- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة، وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لتصحيحها؛<sup>1</sup>

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي وخطواته

أولاً: الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي

1. **مقاييس الكفاءة:** ويقصد بها القدرة على تحقيق المطلوب إنجازه، فهي عنصر من عناصر النمو و التقدم للأفراد و المؤسسات، وهي تتطلب وجود رغبة لدى الأفراد في أعمالهم وقدرتهم عليه كي يستطيعوا إتقان عملهم.
2. **مقاييس الفاعلية:** ويقصد بها القدرة و النجاح في تحقيق الأهداف المنشودة، فإذا نجح المديرون في تحقيق أهداف المؤسسة فإنهم يوصفون بأنهم فعالون، وهكذا فإن الفاعلية تتعلق بالحصول على النتائج المتوخاة.<sup>2</sup>
3. **مقاييس المسؤولية الاجتماعية :** وهي مقاييس تتعلق بدمج المنظمة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعمال في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.
4. **المؤشرات المالية:** وهي تلك المؤشرات التي تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية بالمؤسسة مثل: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية و القيمة الاقتصادية... الخ، ومن أهم ما تتميز به هذه المؤشرات المالية هو سهولة احتسابها، وتصور الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة، ولكن يؤخذ عليها أنها تاريخية بطبيعتها، فهي تركز على التقرير على الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة، كما أنها لا تساعد المسيرين على إدراك العوامل التي توجه إلى النجاح في المؤسسة.<sup>3</sup>

ثانياً: الخطوات الأساسية ومجالات تقييم الأداء المالي

<sup>1</sup> السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 38.

<sup>2</sup> مشعل جهز المطيري، مرجع سابق، ص 17.

<sup>3</sup> مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة التوازن، مذكرة ماجستير، محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013، ص 35.

## ✓ خطوات تقييم الأداء المالي:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، وإعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة ؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط وتتم بإعداد واختيار الأدوات التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها<sup>1</sup>؛

## ✓ مجالات تقييم الأداء المالي:

- يمكن التمييز بين ثلاثة مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء، ويمكن والتي يمكن حصرها فيما يلي:
- **مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها:** بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة يستلزم الأمر المتابعة ما تم تحقيقه للأهداف وفقا للمواعيد المحددة، أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المسطرة، ولا بد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلال في الوقت المناسب .
- **تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها:** ويعني ذلك تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد من أن التطورات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها كذلك اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها.
- **الرقابة على كافة الأفراد:** ويعني ذلك التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية والرقابة على كافة الأفراد لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة<sup>2</sup>.

## المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق فيشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب. إن تصنيف مصادر المعلومات يختلف حسب كل

<sup>1</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم، مرجع سابق، ص 51-52.

<sup>2</sup> مجيد ألكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 44.

باحث، فمنهم من يصنفها إلى مصادر داخلية و خارجية، ومن يصنفها إلى معلومات عامة ومعلومات قطاعية ومعلومات خاصة بالمؤسسة ... الخ.

### 1. المصادر الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه

المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات

- **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي، حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والندهور، حيث تساعد هذه المعلومات على هذه المعلومات على تفسير النتائج و الوقوف على حقيقتها .

- **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية. هذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... الخ. لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجائر و بالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.<sup>1</sup>

### 2. المصادر الداخلية: تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية (قائمة المركز المالي) وجدول حسابات النتائج، والملاحق (القوائم المالية).

- **تعريف القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتكون الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم حتى وان قام بإعدادها المحاسب فإدارة هي المسؤولة عنها.

- ✓ **خصائص القوائم المالية:** باعتبار القوائم المالية وسيلة للإفصاح المالي عن وضعية المؤسسة، فهي تمكن مستعملي هذه القوائم من اتخاذ القرارات المناسبة، حيث تحتوي على الخصوصيات النوعية الآتية:
- ❖ **الوضوح:** إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقا لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط؛

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، التبرير المالي و الإدارة المالية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، 2006، ص50.

- ❖ **الملائمة:** أي أن تكون المعلومات تفيد المستعملين في اتخاذ القرار؛
- ❖ **الشفافية:** تتمثل هذه الخاصية في تقديم الصورة الصادقة، وأولوية المضمون على الشكل، والحياد و الحذر؛
- ❖ **قابلية المقارنة:** حيث يفترض وجود معلومات حول اختبار الطرق المطبقة وديمومتها، كما يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء؛
- ❖ **المادية (الأهمية النسبية):** يجب أن تفصح عن كافة العناصر التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات؛
- ❖ **الاكتمال:** لتكون موثوقة فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن الأهمية النسبية والتكلفة (استعمال القيمة العادلة، معلومات قطاعية)؛
- ✓ **مكونات القوائم المالية:** أقر النظام المحاسبي المالي الجديد هذه القوائم من خلال الفصل الرابع من الأمر 11-07 الذي ألزم المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون بإعداد سنويا على الأقل القوائم المالية التالية: الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق.<sup>1</sup>
- ❖ **الميزانية:** تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي، وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء. تعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم، وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة.
- وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى.
- ❖ **جدول حسابات النتائج:** يعدل جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط

<sup>1</sup> أوسرير منور، مجبر محمد، مداخلة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في عرض القوائم المالية (حالة جدول حسابات النتائج)، الملتقى الدولي الأول، النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وأفاق، يومي 17،18- 01-2010، ص 2-4.

المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد نواتج تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تتمثل عملية تقييم الأداء المالي في تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية و المالية المتاحة للمؤسسة، وبذلك فإنها تقوم على مجموعة من المؤشرات التي تعطي الحكم الصحيح و الصادق لهذه البيانات المالية، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ويعرف بأنه "التفاعل الأقيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها " فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضافا إليها جزء من احتياجات دورة الاستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضاف إليها رأس المال المعياري . ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، ويستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال و مصادرها ويمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية:<sup>2</sup>

**1. رأس المال العامل:** يقصد به مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسة، أما الفرق بين الأصول المتداولة فيطلق عليه صافي رأس المال العامل الذي يعطي لدائني المؤسسة نسبة الأمان التي تتمتع بها الخصوم الجارية وإن ارتفاع نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة على مقدره المؤسسة على مقابلة التزاماتها ببسر، وإن كان الكثير يعرف رأس المال العامل أنه الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة.

**2. احتياج رأس المال العامل:** تقليديا يمثل رأس المال العامل الموجب شرطا للتوازن المالي السليم ولن يكن له معنى ذاتيا إلا إذا تمت مقارنته بقيمة مالية أخرى هي احتياجات رأس المال العامل، وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة. ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة، مواجهة ديونها المترتبة على النشاط بواسطة حقوقها لدى

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 59.

<sup>2</sup> جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، 1986، ص 17.

المتعاملين ومخزوناتهما وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.<sup>1</sup>

**3. الخزينة:** هي إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية ، كما تعرف بالفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ، وهي على درجة كبيرة من الأهمية في المؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي خاصة إذا ما علمنا أن رأس المال العامل ما هو إلا مفهوم نظري لا يعبر عن سيولة جاهزة لذلك تعتبر كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تجنبها حالة التوقف أو العجز عن السداد.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: استخدام النسب لتقييم الأداء المالي

تعتمد المؤسسة في تحليل مركزها المالي على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثم تفسير ومقارنة تلك العلاقات مع النسب المعيارية المستمدة من القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة أو من تلك الموضوعات من قبل المؤسسة نفسها، حيث تعرف العلاقة باصطلاح النسب المالية ومن أهم هذه النسب:

**1. نسب السيولة:** هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل و التعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير، أي الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

**2. نسب النشاط:** وهي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو استغلال مواردها أحسن استغلال ولقياس هذه الكفاءة يتم إجراء المقارنات بين المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات و الأصول.

**3. نسب المديونية:** تقيس هذه النسب درجة المديونية وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والملاك) معرفة مصير مديونيتها وقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية اتجاه الغير.

**4. نسب المراد ودية:** وتعرف أيضا بنسب الربحية، فالمراد ودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية حيث تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة وهي العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها.

### المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، 2006، ص 84.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر ، 2008، ص 216.

مع التغير الجذري في بيئة الأعمال الخاصة في دور الإدارة المالية التي أصبح هدفها تعظيم ثروة الملاك أو لا حدث تغير جذري في أساليب تقييم الأداء المالي حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي إلى التقييم الاقتصادي. ومن أكثر الأساليب الحديثة في التقييم الاقتصادي ظهر مفهومي القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، والقيمة السوقية المضافة (MVA).

**1. معيار القيمة الاقتصادية المضافة:** نقطة انطلاق هذا المقياس تبدأ من ابتكار اقتصادي القرن التاسع عشر الربح الاقتصادي، الذي طوره الاقتصادي الشهير ألفريد مارشال في عام 1890 و الذي استخدمه كأحد المؤشرات في الاقتصاد الجزئي وحدده كما يلي: الربح الاقتصادي هو الربح الذي يبقى متوفر للمساهمين بعد خفض مكافأة رأس المال المستخدم، فبالإضافة إلى خصم كل المصاريف المحاسبية تخصم أيضا تكلفة أموال المساهمين.

كما أن هناك من يرى أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة هو امتداد للنموذج الاقتصادي لقيمة المؤسسة الذي قدمه موبجلياني و ميلر سنة 1961/1966.

تعد القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرا لقياس الأداء في نفس الوقت طريقة للتسيير، كما أنها طريقة للتحفيز، بحيث نجدها تقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين، فبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين بذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم، وعندما يرتبط نظام المكافآت و الحوافز بهذا المؤشر ليصبح وسيلة للتحفيز وكونه طريقة للتسيير، فيتجسد في قدرته على ترشيد القرارات المتخذة من طرف المسيرين، حيث يمكن استخدامه في تقييم الاستراتيجيات و تقييم المشاريع الاستثمارية ووضع أهداف الأداء التسييري. ولاحساب القيمة الاقتصادية المضافة يجب القيام بتحديد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال و التي تشكل الهيكل التمويلي للمؤسسة.<sup>1</sup>

وتحسب القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي:

$$EVA = \text{صافي ربح العمليات المعدل بعد الضريبة} - \text{تكلفة رأس المال المستثمر.}$$

• **أهمية القيمة الاقتصادية المضافة:** نظرا لأن القيمة الاقتصادية المضافة تعد من المعايير الهامة

المستخدمة لأغراض تقييم الأداء الداخلي والخارجي فإن أهمية هذا المعيار تكمن فيما يلي:

- ✓ يوضح هذا المعيار التحسن المستمر و الفعلي في ثروة الملاك؛
- ✓ مقياس حقيقي للأداء المالي و الإداري؛
- ✓ معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛

<sup>1</sup> عباسي صابر، مرجع سابق، ص 107.

✓ مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛

✓ يسمح تطبيق المعيار أن تكون كل القرارات المالية منمنجة ومقيمة بقيمتها الحقيقية؛

2. معيار القيمة السوقية المضافة: يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة

ورأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين، وهذا المعيار يعد شامل في قياس وتحقيق الثروة ومقياس

للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة.<sup>1</sup>

ومن هنا يمكن أن نميز بين مضمون المعيارين القيمة السوقية المضافة MVA والقيمة الاقتصادية المضافة

EVA، إذ أن المعيار الأخير EVA يشكل نمطا ومنهجا لتقييم الأداء الداخلي في حين يعرض معيار القيمة

السوقية المضافة MVA تقييما للأداء الخارجي.

• العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة: تتأثر القيمة السوقية المضافة MVA بعدد من العوامل

الرئيسية بعضها ي وثر بالزيادة والبعض الآخر بالنقصان. ومن هذه العوامل:

✓ معدلات النمو: ويقصد بها العلاقة بين النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر

في المؤسسة، فيجب أن يكون هناك نموا في الإيرادات وصافي الأرباح التشغيلية تفوق تكلفة رأس المال

المستمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة MVA موجبة؛

✓ كثافة رأس المال المستثمر: ويقصد بكثافة رأس المال المستثمر، مقدار رأس المال المستثمر لتحقيق

دينار من الإيرادات، أي كلما قل رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات كلما زادت القيمة

السوقية المضافة نظرا لإنخفاض كلفة رأس المال.<sup>2</sup>

✓ قيمة هامش الربح: يقصد بهذه القيمة الحد الأدنى من هامش الربح اللازم لتحقيق وزيادة قيمة حقوق

المساهمين، أي أنه كلما قل الحد الأدنى لهامش الربح لتحقيق زيادة في قيمة حقوق الملكية كلما زادت

القيمة السوقية المضافة.

• طرق احتساب القيمة السوقية المضافة: من أكثر الطرق شيوعا في حساب القيمة الاقتصادية المضافة

هي:

✓ طريقة الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية: وحسب هذه الطريقة فإن

القيمة السوقية المضافة تمثل الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية.

**قيمة السوقية المضافة MVA = القيمة السوقية للأسهم - القيمة الدفترية لحقوق الملكية.**

<sup>1</sup> محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، ملتقى واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6 / 2013

جامعة الوادي، ص 8-9.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 263.

ومن عيوب هذه الطريقة أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أي العوائد المتوقع تحقيقها فيما لو تمت عملية الإستثمار في نشاط آخر يتساوى بدرجة الخطر لذلك تم تطوير طريقة أخرى تعتمد على القيمة الاقتصادية المضافة.

✓ طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة EVA المستقبلية للمؤسسة: وفق هذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة MVA ما هي إلا القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة EVA للمؤسسة والمتوقعة خلال عمرها الإنتاجي، بمعنى آخر هي خصم للتدقيق النقدي الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة EVA للمؤسسة خلال الزمن.

ومن عيوب هذه الطريقة أنها تعتمد على التوقعات المستقبلية للقيمة الاقتصادية المضافة كما تعتمد على تقدير معدل الخصم لإيجاد القيمة الحالية.<sup>1</sup>

#### • الفرق بين القيمة المضافة و القيمة السوقية المضافة:

- ✓ تحسب القيمة الاقتصادية المضافة لفترة واحدة، بينما تحسب القيمة السوقية المضافة لسلسلة من الفترات أو قد تحسب إلى ما لا نهاية. وعليه فالقيمة الاقتصادية المضافة هي الفائض من القيمة الناتج عن المؤسسة لفترة واحدة، بينما القيمة السوقية المضافة هي تراكم القيم الناتجة عن المؤسسة لفترة طويلة.
- ✓ تستعمل القيمة الاقتصادية المضافة لغرض قياس الأداء الداخلي للمؤسسة، في حين تقيس القيمة السوقية المضافة الأداء من وجهة نظر خارجية وعليه يصعب استعمالها كأداة تسيير داخلية.
- ✓ تعتمد مكونات المعادلة التي تحسب القيمة الاقتصادية المضافة على المخرجات المحاسبية وبالرغم من ابتعاد المعطيات المحاسبية على التقييم الاقتصادي (الحقيقي) لتلك المخرجات، ينصح مبتكرو القيمة الاقتصادية المضافة استعمال المكونات بقيمتها الدفترية (المحاسبية) ولتقليل الانحراف بين القيم المحاسبية و الاقتصادية نجدهم يقترحون مجموعة من التعديلات على المعلومات المحاسبية، (تعديلات القرض الايجاري، مصاريف البحث و التطوير،...) لتقريب الأرباح و القيم المحاسبية و المبادئ المحاسبية المعتمدة إلى الواقع الاقتصادي حيث تهدف هذه التعديلات إلى الوصول إلى القيمة العادلة، وإلى تقريب المحاسبة التقليدية من المحاسبة على أساس القيمة الاقتصادية ويلاحظ بأن القيمة الاقتصادية المضافة و التدفق النقدي المتاح ليسا مختلفين في الوصول لنفس النتيجة، حيث تساوي القيمة الاقتصادية التدفق النقدي المتاح مضافا إليه التغير الصافي في رأس المال المستثمر منقوصا منه التعويضات المقابلة له، وللحصول على القيمة السوقية للمؤسسة يمكن استحداث التدفقات النقدية المتاحة إلى ما لا نهاية. كما

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 266.

أن نفس القيمة يمكن أن تحسب بدلالة القيمة الاقتصادية المضافة من خلال إيجاد القيمة السوقية المضافة، باستحداث القيم الاقتصادية المضافة المتوقعة إلى ما لا نهاية مضافا إليها رأس المال الأولي المستثمر.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 267.

**تمهيد:**

إن كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية والمادية والمالية المستعملة، كان وراء تطور المراجعة ووصولها إلى ما هي عليه الآن، تتركز أهمية المراجعة في كونها الركيزة و الأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات و المعلومات المحاسبية و المالية المختلفة و التأكد من دقة تعبير القوائم المالية، ولتنفيذ عملية المراجعة بطريقة صحيحة ظهرت اتجاهات حديثة في مراجعة الحسابات وهي استخدام أسلوب العينة الإحصائية، الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات المالية، حيث يطلق على مراجعة الحسابات باستخدام التحليل المالي عن طريق النسب المالية بالمراجعة التحليلية كأحدى الوسائل الهامة التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة مقارنة بفترات سابقة أو مقارنة بمؤسسات أخرى مماثلة. ولمعرفة المراجعة التحليلية قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول : ماهية المراجعة التحليلية****المبحث الثاني: أنواع المراجعة التحليلية وأساليبها****المبحث الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية**

## المالي

## المبحث الأول: ماهية المراجعة التحليلية

يشار إلى استخدام أساليب التحليل في المراجعة في ممارسة العملية بعدة مصطلحات لعل أهمها الإجراءات التحليلية أو الفحص التحليلي أو فحص مؤشرات الأداء، حيث حدث تطور في أساليب هذه المراجعة، وحتى يمكن وضع تحديد واضح لطبيعة ومفهوم المراجعة التحليلية سوف نتعرض في هذا المبحث إلى ماهية المراجعة التحليلية.

## المطلب الأول: نشأة ومفهوم المراجعة التحليلية

## أولاً: نشأة المراجعة التحليلية

المراجعة التحليلية ليست وليدة اليوم وليست بالجديدة ولكن الجديد فيها هو التطور في أساليبها ومفهومها حيث كان يطلق عليها قديماً المراجعة الانتقادية أي إلقاء نظرة خاطفة وسريعة على المستندات والسجلات، وهذا لا يستطيع القيام به إلا المراجع ذو الخبرة العالية لأنه من خلال خبرته يستطيع التعرف على الأمور الشاذة وغير العادية فيقوم بالتركيز عليها وفحصها فحصاً وافياً حتى يزيل الشك الذي يتبادر إلى ذهنه حيث أن معايير المراجعة ومنها معيار بذل العناية المهنية المناسبة الذي يتطلب منه عند وجود شك أن يقوم بتوسيع مجال فحصه حتى يصل إلى مرحلة الإقناع.

والمراجعة الانتقادية المعمول بها سابقاً عادة ما يقوم المراجع بها خلال المرحلة النهائية لعملية المراجعة ويقوم بها على عينة صادقة يختارها المراجع بناءً على حكمته وخبرته الشخصية و الهدف منها هو تخفيض مخاطر المراجعة بقدر الإمكان وعليه فإن المراجعة الانتقادية تعتبر مكملة للمراجعة الإختبارية. تطورت أساليب المراجعة التحليلية وأصبح المراجع يقوم بإجراء بعض المقارنات من خلال استخدام النسب المالية البسيطة مثل نسب الربحية و النشاط وكذلك من خلال استخدام أساليب التحليل الأفقي للقوائم المالية، لاكتشاف بعض الفروق الجوهرية التي على أساسها يقوم بتوسيع مجال فحصه، ثم تطورت هذه الأساليب وأصبح المراجع مطالباً بإبداء الرأي حتى على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار، الأمر الذي أدى به إلى تطوير أساليب المراجعة التحليلية وأصبحت بعض أساليبها تستخدم كمرشد للحكم و التقدير الشخصي بالإضافة إلى أنها توفر أدلة موضوعية.

ومن أجل ذلك أصبحت تستخدم أساليب كمية أكثر تعقيداً بل بعضها يحتاج إلى وسائل إلكترونية من أجل الوصول إلى نتيجة ما مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط و المتعدد وكذلك تحليل السلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى المتطورة، وينتج عن هذا التطور أن النظرة الخاطفة و الفاحصة و الانتقادية

## المالي

غير مجدية وكافية، لأمر الذي أوجب على المراجع استخدام أساليب المراجعة التحليلية المتطورة، وفي جميع مراحل المراجعة.

وقد اهتمت المنظمات المهنية بهذا الموضوع وطالبت بضرورة استخدامه عند أداء عملية المراجعة، نظراً لقدرته الكبيرة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية، وكذلك لانخفاض تكاليفه، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمراجعين في سنة 1972 المعيار رقم 54 والذي تضمن ضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط لعملية المراجعة وأيضاً كمصدر للحصول على المعلومات، وفي سنة 1978 أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمراجعين المعيار رقم 23 بعنوان إجراءات المراجعة التحليلية في التصرف على كافة المشاكل المتوقعة والتي يمكن إخضاعها لاختبارات المراجعة، وتتضمن التوصية كذلك تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول على أدلة الإثبات من خلال مجموعة من إجراءات المراجعة وهي:

1. اختبارات التفاصيل للعمليات والأرصدة؛

2. إجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية؛

وفي سنة 1988 أصدر المعهد الأمريكي للمراجعين التوصية رقم 56 بعنوان الإجراءات التحليلية والتي بناء عليها أصبح على المراجع ضرورة استخدامها في مرحلتها التخطيطية والمرحلة النهائية لعملية المراجعة.

وفي سنة 1998 أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين المعيار رقم 520 والذي يتضمن ضرورة تطبيق المراجع للإجراءات التحليلية في جميع مراحل المراجعة، وذلك لأنها تساعد على التخطيط لعملية المراجعة وتحديد طبيعتها وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، وكذلك تخفيض مخاطر الاكتشاف.<sup>1</sup>

## ثانياً: مفهوم المراجعة التحليلية

قبل الشروع في مفهوم المراجعة التحليلية يجب الإشارة إلى مفهوم المراجعة، يقصد بالمراجعة حسب مدلولها اللفظي بأنها عبارة عن فحص البيانات أو القيم المالية أو السجلات بقصد التحقق من صحتها، ويشير معناها المهني إلى أنها تعبر عن الفحص المنظم للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة بغرض إبداء رأي حيادي عن مدى صحة أو دقة تلك البيانات ومدى إمكانية الاعتماد على

<sup>1</sup> علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيده الحكم الشخصي للمراجع، جامعة الزاوية، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013.

## المالي

دلالتها على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية وقد جاء تعريف المراجعة واسع الانتشار من قبل لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية على النحو التالي:

تعرف المراجعة بأنها عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات بشكل موضوعي على تأكيدات تتعلق بنتائج تصرفات وأحداث اقتصادية يرتبط بها الفرد أو التنظيم الذي يقوم بعمل تلك التأكيدات لتحديد مدى وجود تطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج إلي مستخدمي التقارير المتضمنة تلك التأكيدات

1...

وهناك من يعرف المراجعة على أنها فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجميع الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية، فحصا محاسبيا والتحقق من نتيجة أعمال المؤسسة من الربح والخسارة والتأكد من سلامة المركز المالي، للخروج برأي محايد ومستقل حول صحة القوائم المالية خلال فترة معينة، وتشمل عملية المراجعة:

- **الفحص:** التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها ( الفحص القياس المحاسبي)؛
- **التحقق:** إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة؛
- **التقرير:** بلورة نتائج الفحص والتحقق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.<sup>2</sup>

عرف معيار المراجعة الأمريكي رقم 56 المراجعة التحليلية (الفحص التحليلي) بأنها عملية تقييم

المعلومات المالية وذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية.

كما عرفها المعيار الدولي للمراجعة رقم 520 بأنها تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة<sup>3</sup> وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تتحرف عن المبالغ المتنبأ بها، كما تتضمن دراسته العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص27.

<sup>2</sup> رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كليون، عمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2011، ص 19.

<sup>3</sup> منصور أحمد البديوي، شحاته السيد شحاته، الإتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر 2003، ص29.

<sup>4</sup> Carlos pedro Santos pinho,Paula Games dos Santos,Antonio Eduardo Martins, Why Auditors Increasingly Rely on analytical procedures: An Epirical Approach in Portugal, p6, 2013.

## المالي

كما تعرف على أنها اختبارات أو إجراءات تهدف إلى التحقق من مدى معقولية القيمة الدفترية لأحد بنود القوائم المالية في ضوء القيمة التي يقدرها المراجع لذلك البند، حيث إذا تباعدت القيمتين دل ذلك على وجود تقلبات تستلزم فحصاً إضافياً للتحقق من أسبابها و التأكد من أنها أخطاء أو تلاعباً في القوائم المالية.<sup>1</sup> وهذين التعريفين لم يشير إلى الأساليب التي تتبعها المراجعة التحليلية وهذا ما قدمه التعريف التالي: المراجعة التحليلية هي اختبار جوهري للبيانات المالية وذلك باستخدام أساليب وأدوات مختلفة، تبدأ بالإجراءات والمقارنات البسيطة المتمثلة بالاستفسار والمناقشة والبحث وإجراء التحليلات البسيطة إلى إجراءات متطورة ومعقدة تستخدم الأساليب الإحصائية و الرياضية المتقدمة، بهدف الحصول على أدلة وقرائن إثبات حول البيانات والقوائم المالية موضوع المراجعة.<sup>2</sup> كما تعرف المراجعة التحليلية بأنها تحليل المعلومات عملية إبداعية متكررة، تتضمن عناصر عقلانية وتشمل دائماً آراء ومناقشات وأساليب... تكون كمية، حيث يستخدم التحليل لدراسة اتجاهات التطور والظروف البديلة.

- ينبغي على المراجعين تحليل البيانات المالية بما يضمن أساساً معقولاً لإبداء الرأي بخصوص البيانات المالية.
- يهدف تحليل البيانات المالية إلى التحقق من وجود العلاقة المتوقعة بين العناصر المختلفة للبيانات المالية، وإلى التعرف على علاقات غير متوقعة واتجاهات غير اعتيادية، لذلك ينبغي على المراجع أن يحلل البيانات المالية تحليلاً تاماً ويتأكد من:

✓ أن إعداد البيانات المالية قد تم وفقاً للمعايير المحاسبية المتبعة؛

✓ العناصر المختلفة للبيانات المالية قد تم تقديمها وقياسها وتقييمها بطريقة جيدة.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: أسباب الاهتمام بالمراجعة التحليلية وأغراضها

#### أولاً: أسباب الاهتمام بالمراجعة التحليلية

إن أهم أسباب استخدام المراجعة التحليلية يرجع إلى مساعدة المراجع في النواحي التالية:

#### 1. المساعدة في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة:

<sup>1</sup> لطفى أمين السيد أحمد لطفى، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص20.

<sup>2</sup> عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية لشركات المساهمة، مجلة الأنبار الإدارية، جامعة البتراء، العدد2، 2008، ص7.

<sup>3</sup> خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، الطبعة الأولى، 2006، ص444

## المالي

يقوم المراجع بالتخطيط السليم لعملية المراجعة وتقدير مخاطر المراجعة وعليه أن يفهم طبيعة أعمال المؤسسة لما له من تأثير على تقديره لمخاطر المراجعة واختياره للمعاونين له في عملية المراجعة وتوقيت إجراءات المراجعة.

وتعتبر المراجعة التحليلية من أهم الأساليب الشائع استخدامها في عملية المراجعة حيث أنه بمقارنة معلومات السنة الجارية التي لم تتم مراجعتها بعد بمعلومات السنة السابقة التي تم مراجعتها يمكنه الكشف عن التغيرات الجوهرية التي تستحق زيادة الاهتمام بها والتوسع في فحصها وتجميع الأدلة، وبذلك يمكن للمراجع تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة. وقد تمثل هذه التغيرات اتجاهات عامة، فمثلاً الانخفاض المستمر في نسبة مجمل الربح قد يوضح أو يدل على زيادة المنافسة في السوق الذي تعمل فيه المؤسسة محل المراجعة مما يجعل المراجع يهتم عند المراجعة بتقييم المخزون. كما أنها قد تمثل أحداث معينة كما لو وجد المراجع من المقارنة زيادة كبيرة في رصيد الأصول الثابتة فإن هذا يجعله يستنتج أن هناك إضافات كبيرة تمت على الأصول خلال السنة محل المراجعة لذلك يجب عليه أن يقوم بفحصها.

### 2. المساعدة في تقدير قدرة المؤسسة على الاستمرار كمشروع مستمر:

يجب على المراجع أن عند تقديره لمستوى مخاطر المراجعة المرغوبة أن يقوم بدراسة وتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كمشروع مستمر في المستقبل القريب (أي على الأقل السنة التالية لسنة المراجعة) ومن أهم الوسائل التي تعتبر مفيدة في هذا المجال أساليب المراجعة التحليلية والتي منها النسب المالية، فعندما يجد المراجع أن نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية أعلى من النسبة المعتادة في الصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة (أو أنها في تزايد مستمر في متوسط نسبة الأرباح الإجمالي الأصول وانخفاض نسب السيولة فإن كل ذلك يدل على ارتفاع نسبة في مخاطر الفشل المالي للمؤسسة الأمر الذي لا يؤثر على خطة المراجعة ولكنه يبين وجود شك كبير بشأن قدرة المؤسسة على الاستمرارية كمشروع مستمر مما يجعله ينظر في تعديل رأيه بشأن القوائم المالية للمؤسسة.

### 3. تساعد في التعرف على مجالات الأخطاء المحتملة في القوائم المالية:

فعندما يجد المراجع اختلافات جوهرية غير متوقعة بين البيانات المالية للسنة الجارية (محل المراجعة) والبيانات الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة (مثل بيانات السنة السابقة التي تمت مراجعتها أو تكون بيانات تقديرية مثل بيانات الموازنات، أو معيارية مثل التكاليف المعيارية أو بيانات مؤسسة أخرى تعمل في

## المالي

نفس المجال). فإن هذه الاختلافات يشار إليها عادة بالتقلبات غير العادية، وعلى ذلك يمكن تعريفها بأنها التغيرات الجوهرية التي تحدث عندما لا يكون من المتوقع حدوثها أو التغيرات الجوهرية التي لا تحدث عندما يكون من المتوقع حدوثها. وفي كلا الحالتين فإن أحد الأسباب المحتملة لمثل هذه التقلبات غير العادية هو وجود خطأ محاسبي أو غش أو تلاعب لذلك إذا كانت التقلبات غير العادية كبيرة فإن على المراجع أن يحدد سببها ويقنع نفسه أو سببها هو حدث اقتصادي مقبول وليس غش أو خطأ.

## 4. تقليل الاختبارات الأساسية (تفاصيل العمليات والأرصدة):

فعندما لا يجد المراجع تقلبات غير عادية فإن معنى ذلك أن احتمال وجود أخطاء مادية أو تلاعب يكون منخفض وبذلك توفر المراجعة التحليلية دليل قوي على سلامته وعدالة أرصدة الحسابات التي تم فحصها بهذه الوسيلة مما يجعل المراجع عادة يقلل من الاختبارات التفصيلية التي يجريها على أرصدة تلك الحسابات. فمثلا إذا وجد المراجع نتيجة للمراجعة التحليلية لأرصدة الحسابات صغيرة القيمة مثل مصروف التأمين المقدم أنه لم يحدث فيه تغير ففي هذه الحالة قد لا يجد المراجع أن هناك ضرورة لإجراء الاختبارات التفصيلية على هذا الحساب بينما في بعض الحالات الأخرى يمكن للمراجع أن يقلل من حجم العينة التي يطبق عليها الاختبارات التفصيلية أو يتم تعديل توقيت القيام بالإجراءات إلى قرب تاريخ الميزانية. ويعتمد (يتوقف) مدى توفير إجراءات المراجعة التحليلية لأدلة هامة ومقيدة على مصداقيتها وجدواها وملائمتها للظروف التي يطبق فيها. فبنسبة لبعض أهداف المراجعة وفي بعض الظروف قد تكون الإجراءات التحليلية أكثر الإجراءات ملائمة وفاعلية كما هو الحال بالنسبة لأهداف التصنيف السليم للعمليات هدف الاكتمال، دقة أحكام وتقديرات الإدارة في نواحي معينة مثل الديون المشكوك فيها.

## 5. تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة:

فأسلوب المراجعة التحليلية تعتبر أرخص وأقل أنواع الاختبارات تكلفة نظرا لإمكانية قيامه بها مكتسبا دون حاجة للانتقال إلى مقر المؤسسة وعلى أساس البيانات الظاهرة في القوائم المالية نفسها الحالية والديون السابقة ولذلك فإن التوسع في استخدامها يؤدي إلى تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة. ومما هو جدير بالذكر أنه نظرا لسهولة وفاعلية المراجعة التحليلية وانخفاض تكلفتها فإن أغلب الجهات المهنية توجب على المراجع القيام بها.<sup>1</sup>

## ثانيا: أغراض المراجعة التحليلية وتوقيتها

<sup>1</sup> منصور أحمد البديوي ، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 191-196.

المالي

1. أغراض المراجعة التحليلية:

تستخدم المراجعة التحليلية للأغراض التالية:

- **تخطيط عملية المراجعة بهدف المساعدة في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى نطاق إجراءات المراجعة:**  
يطلق على المراجعة التحليلية المستخدمة في عملية تخطيط عملية المراجعة مصطلح التحليل التخطيطي، وينبغي على المراجع تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم المؤسسة و أعمالها، وتحديد مجالات المخاطرة المحتملة عن طريق دراسة الأرصدة و العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة في البيانات، وقد يشير تطبيق الإجراءات التحليلية على أوجه العمل لم تكن معروفة للمراجع و بالتالي ستساعده في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى.

ويتم استخدام المعلومات المالية وغير المالية والإجراءات التحليلية عند تخطيط عملية المراجعة، فمثلا يتم الربط بين المبيعات وعدد الأمتار المربعة لحيز المبيعات أو لحجم البضاعة المباعة.

ويمكن القول بأن استخدام المراجعة التحليلية في مجالات تخطيط عملية المراجعة تحقق عدة أهداف هامة هي:

- ✓ تحديد نطاق عملية المراجعة: حيث يمكن تحديد درجة المخاطرة الكلية للمؤسسة سواء ما يتعلق باحتمال حدوث مخاطر جوهرية خلال مراحل فحص القوائم و السجلات اعتمادا على تقييم نظام الرقابة الداخلية لتقليل هذه المخاطر أو ما ترتبط باحتمال عدم اكتشاف أخطاء هامة من تلك التي وقعت فعلا.
- ✓ تحديد برنامج المراجعة: وذلك بالتركيز على المجالات التي يجب تركيز عناية المراجع عليها، وذلك عن طريق حصر الفروق الجوهرية بين أرصدة القيمة الدفترية وبين القيمة المتوقعة، ومن ثم حصر أرصدة الحسابات غير العادية عن طريق تقييم مدى التقلب أو التغير بينهما.

وتساعد إجراءات المراجعة التحليلية المراجع في عملية المراجعة عموما على النحو التالي :

- ❖ تأكيد فهم المراجع لأنشطة المؤسسة؛
- ❖ تحديد العلاقات غير العادية والتقلبات غير المتوقعة في البيانات التي قد تشير إلى مجالات المخاطر المرتفعة للتحريفات؛

- **المراجعة الشاملة:** إن الهدف من استخدام المراجعة التحليلية في المراجعة الإجمالية للقوائم المالية محل المراجعة بالقرب من نهاية عملية المراجعة هو مساعدة المراجع على تقييم سلامة الاستنتاجات التي تم

## المالي

التوصل إليها أثناء المراجعة، بما في ذلك الرأي حول القوائم المالية ويطلق على تلك الإجراءات عند استخدامها في تلك المرحلة بالتحليل العام.

ويجب على المراجع استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في المراجعة الإجمالية للقوائم المالية المراجعة، حيث قد تشير نتائج المراجعة الإجمالية ما إلى وجود حاجة إلى أدلة مراجعة إضافية. ويتعين على المراجع تطبيق المراجعة التحليلية عند من نهاية عملية المراجعة، وذلك عندما يقوم بتكوين رأيه العام فيما إذا كانت القوائم المالية ككل مطابقة لمعرفة المراجع بطبيعة العمل، وأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نتيجة لمثل هذه الإجراءات يراد بها تعزيز الاستنتاجات التي تم تكوينها خلال عملية المراجعة بشكل منفرد أو مراجعة عناصر من القوائم المالية، ومن ثم فإنها تحدد مجالات تتطلب إجراءات إضافية.

- **اختبارات التحقق:** لا تتطلب معايير المراجعة من المراجع استخدام الإجراءات التحليلية كاختبار تحقق، ورغم ذلك فإن الهدف من المراجعة التحليلية في تلك المرحلة هو الحصول على أدلة مؤيدة لسلامة رصيد حساب معين.

إن اعتماد المراجع على الإجراءات الأساسية لتقليل مخاطر الاكتشاف المتعلقة بتأكيدات خاصة للقوائم المالية قد يكون مرتكزا على الاختبارات التفصيلية أو الإجراءات التحليلية أو على كلاهما، ويعتمد قرار اختبار الإجراءات التي تحقق الهدف الخاص من المراجعة على اجتهاد المراجع حول الفعالية والكفاءة المتوقعة من الإجراءات المتوفرة لتقليل مخاطر الاكتشاف التأكيدات خاصة للقوائم المالية ويطلق على المراجعة التحليلية المستخدمة في تلك المرحلة بالتحليل الحقيقي.

ويقوم المراجع عادة بالاستفسار من الإدارة حول توفر المعلومات التي تحتاج إليها في المراجعة التحليلية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، ونتائج مثل هذه الإجراءات أن يكون المراجع مقتنعا بأن هذه المعلومات قد تم إعدادها بشكل مناسب.<sup>1</sup>

## 2. توقيت المراجعة التحليلية:

يمكن أداء المراجعة التحليلية في ثلاثة مراحل من عملية المراجعة، حيث يجب إجراء بعض هذه الإجراءات في مرحلة التخطيط لمساعدة المراجع على تحديد طبيعة ومدى توقيت العمل الذي سيتم تنفيذه ويساعد ذلك المراجع في التعرف على الأمور الهامة التي تتطلب عناية خاصة خلال أداء المراجعة ويتم أداء

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 328-331.

## المالي

المراجعة التحليلية عادة خلال مرحلة الاختبار مع باقي إجراءات المراجعة الأخرى. يجب أداء المراجعة التحليلية خلال مرحلة الانتهاء من المراجعة ويكون ذلك مفيدا في النقطة التي يتم عندها إجراء الفحص النهائي للتحريفات الكبيرة أو المشكلات المالية و مساعدة المراجع على التوصل إلى نظرة موضوعية أخيرة على القوائم المالية التي تم مراجعتها. ومن المتعارف عليه أن ينفذ المراجع الإجراءات التحليلية عند الفحص النهائي لأوراق العمل والقوائم المالية وعادة ما يكون لدى المراجع إلماما كبيرا بالمؤسسة والمجال الذي تعمل فيه نتيجة العلاقات معها ويعد توحيد كل من المعرفة بمجال عمل المؤسسة والمراجعة التحليلية الفعالة أحد السبل الممكنة للإشراف على الأداء في المراجعة، ويتم تنفيذ المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لتحقيق كافة الأغراض، بينما يتم استخدامها في المرحتين الأخيرتين لتحديد دليل المراجعة الملائم والتوصل إلى رأي عن مدى عدالة العرض بالقوائم المالية.

## المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة التحليلية

## أولاً: أهمية المراجعة التحليلية

تتنوع أهمية المراجعة التحليلية وتتعدد وفقا لأهداف الأطراف المستفيدة من نتائج المراجعة التحليلية بالنسبة لبرنامج مراجعة الحسابات فإن المراجع يستخدم المراجعة التحليلية لإعادة النظر في حسابات المؤسسة بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المؤسسة بشكل صحيح، وباستخدام المراجعة التحليلية يمكن المراجع أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تصحيحه لبرنامج المراجعة، وذلك بالاعتماد على القيم الفعلية في القوائم المالية، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة.

بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية فإن المراجع مطالب من قبل المجتمع المالي المؤلف من المساهمين الحاليين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية العليا بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية. زادت أهمية المراجعة التحليلية نظرا لحاجة الإدارة إلى مثل هذا الإجراء بسبب زيادة وتعقد المهام التي تقوم بها إدارة المؤسسة وتعدد هذه المهام.

أما من وجهة نظر أصحاب المهنة فإن المراجعة التحليلية هي وسيلة لإيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج مراجعة بشكل مناسب، إلا أن أصحاب المهنة لا يفضلون الأخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية، وكذلك تقييم الأداء باستخدام المؤشرات الشاملة وذلك عند القيام بالمراجعة التحليلية.

## المالي

إن للقطاع الحكومي والجهات الرقابية الأخرى دور فاعل في إرساء قواعد المراجعة التحليلية لتقييم الكفاءة والفعالية في الأداء في الدوائر الحكومية وفي المجالين الإداري والاقتصادي على مستوى الدولة أكثر مما هي عليه في القطاع الخاص.<sup>1</sup>

وبشكل عام يرى الباحثون أن الإهتمام بالمراجعة التحليلية وإستخدامها، له أسبابه الوجيهة وخصوصا عندما تظهر العيوب التي تتمثل في كفاية نظام التقارير والإفصاح في القوائم المالية، وكذلك فشل الإدارة في ضبط إجراءات الرقابة الداخلية بالإضافة إلى تخفيض وقت وتكلفة المراجعة الأمر الذي يؤدي إلى وجود فجوات قد تكون واسعة تحتاج إلى إصلاح فوري. ومن جهة أخرى فإن أهمية المراجعة التحليلية تعود إلى كونها وسيلة وأداة من أدوات تخفيض مخاطر الاكتشاف.

### ثانيا: أهداف المراجعة التحليلية

هناك عدة أهداف فرعية نذكر بعض ما أشار إليها معيار التدقيق الدولي رقم ( 520)، إلى أهداف المراجعة التالية:

1. مساعدة المراجع في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى؛
2. يمكن استخدامها كمعينة شاملة مثل استعراض القوائم المالية في المراحل النهائية للتدقيق؛
3. تساعد في تقليل الوقت والجهد اللازم لعملية المراجعة، فعلى سبيل المثال يؤدي اعتماد المراجع على إجراءات المراجعة التحليلية إلى تخفيض حجم عينة المراجعة، وكذلك تساعد الإجراءات التحليلية في تخفيض اختيارات التدقيق الأخرى؛
4. تمكن المراجع من فهم نشاط المؤسسة وتكوين فكرة مناسبة عنه من خلال مقارنة النسب المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى في نفس النسبة الصناعية؛
5. المساعدة في اكتشاف البنود غير العادية وغير المتوقعة مما يتطلب المزيد من العناية وتحليل هذه الأرصدة، وذلك من خلال اختبارات التفاصيل أو من خلال استخدام إجراءات المراجعة التحليلية الإضافية؛
6. تساعد إجراءات المراجعة التحليلية المتقدمة في التنبؤ ببعض أرصدة الحسابات وذلك بمقارنتها مع الأرصدة الفعلية؛

<sup>1</sup> نيفين عبد الله أبو سمهدانة، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص28.

المالي

7. يعتبر استخدام النسب المالية أحد إجراءات المراجعة التحليلية وأحد المؤشرات الهامة في الحكم على قدرة المؤسسة على الاستمرار أو وجود شك حول الاستمرارية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الفحص والإيضاحات من إدارة المؤسسة؛
8. إجراءات واختبارات جوهرية للحصول على أدلة الإثبات والقرائن المتعلقة بمعقولية أرصدة الحسابات أو تصنيفات العملية المالية؛
9. المساعدة في اكتشاف أية تغيرات في الطرق والبيانات المحاسبية التي تؤثر على القوائم المالية، وكذلك اكتشاف التقلبات الجوهرية أو العلاقات غير العادية في البيانات المحاسبية، وبطبيعة الحال فإن هذه الفوائد هي ليست كل ما يمكن أن يحصل عليها المراجع من استخدامه المراجعة التحليلية.
- استنادا إلى ما تم ذكره من أهمية وأهداف تحققها المراجعة التحليلية، يرى الكثير من المهنيين والمراجعين ضرورة زيادة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية خلال عملية المراجعة لجمع القدر الكافي من أدلة الإثبات المناسبة لتدعيم رأي المراجع، وإمكانية اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي يتعذر اكتشافها باستخدام إجراءات المراجعة الأخرى.<sup>1</sup>

المبحث الثاني: أنواع المراجعة التحليلية وأساليبها

لكي يحقق المراجع الهدف من تنفيذه للمراجعة التحليلية، وتحقيق أهدافها يتبع مجموعة من الأساليب التي تساعده في إنجاز هذه المراجعة وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: أنواع المراجعة التحليلية وتكامل إجراءاتها مع إجراءات المراجعة الأخرى

أولاً: أنواع وخطوات المراجعة التحليلية ومتطلباتها

1. أنواع المراجعة التحليلية

تهدف المراجعة التحليلية إلى التحقق من معقولية القيمة الدفترية لأحد بنود البيانات المالية في ضوء القيمة التي يقدرها مراجع الحسابات لذلك البند، بحيث إذا تباعدت القيمتان دل ذلك على انحراف البيانات

<sup>1</sup> كناري سعيد الرضي، دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقية من وجهة نظر المحاسب القانون الأردني، مذكرة ماجستير، محاسبة، جامعة جدارا، الأردن، 2013، ص 38.

## المالي

المالية فتلك الإجراءات تمثل شكلاً من أشكال التبرير الإستراتيجي الذي بمقتضاه يجري إستنتاج قيمة العملية الحسابية والأرصدة الظاهرة بالبيانات دليلاً على معقولية النتائج الإجمالية، وحتى يصل المراجع إلى الهدف فهو يقوم باستخدام أسلوبين من الإجراءات التحليلية:

• أسلوب المقارنات للبيانات المالية وغير المالية: حيث يعتبر اختبار واستخدام الإجراءات التحليلية الملائمة أهم خطوة نحو التطبيق السليم لهذا الأسلوب، وتوجد خمسة أنواع من الإجراءات التحليلية التي تعتمد على المقارنات وهي:

✓ مقارنة القوائم المالية بالقوائم المالية الخاصة بفترات سابقة (تحليل أفقي)؛

✓ مقارنة القوائم المالية مع النتائج المتوقعة والمركز المالي والتي سبق تحديدها بواسطة الوحدة (الموازنات)؛

✓ مقارنة القوائم المالية مع النتائج المتوقعة والمركز المالي والتي سبق تحديدها بواسطة المراجع؛

✓ مقارنة المعلومات المالية للوحدة بمتوسطات الصناعة أو النشاط الاقتصادي القابلة للمقارنة.<sup>1</sup>

• الأسلوب الإحصائي (دراسة العلاقات): دراسة العلاقات بين عناصر القوائم المالية التي تكون من المتوقع أن تخضع لسلوك يمكن التنبؤ به بناءً على خبرة المؤسسة أو ما هو متعارف عليه في النشاط. ومن أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً في المراجعة التحليلية أسلوب الانحدار الخطي الذي سيخدم لتقييم معقولية الرصيد وذلك بالربط بين الحساب الذي يراد الحكم على معقوليته (متغير تابع) وبعض الحسابات الأخرى (متغير مستقل)، وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع وبمقارنته بالرصيد الفعلي يستطيع أن يحكم على مدى معقوليته فإذا اختلفت القيمة المنتبأ بها اختلاف كبير عن القيمة الفعلية الظاهرة بالدفاتر والقوائم المالية عندئذ يعرف المراجع باحتمالية وجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب لذلك يقوم بتخصيص جهد كبير وبتوسيع في عملية الفحص للحساب.<sup>2</sup>

## 2. خطوات المراجعة التحليلية

### الخطوة الأولى: الإعداد والتمهيد للمراجعة التحليلية

وتتطلب هذه الخطوة قيام المراجع بالإجراءات التالية:

<sup>1</sup> حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الوراق، الأردن، ص 223.

<sup>2</sup> بان توفيق نجم، مدى اعتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق، مجلة الإقتصادي الخليجي العدد (21)، جامعة البصرة، 2010، ص 268-269.

المالي

- دراسة الأحوال الاقتصادية وأحوال الصناعة التي تعمل المؤسسة في إطارها وذلك للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة؛
- دراسة وفحص السياسات والممارسات الإدارية المطبقة بالمؤسسة للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.

**الخطوة الثانية: تحليل البيانات لاكتشاف الأرصدة غير العادية بها**

- يستعين المراجع بعدة أساليب لتحليل البيانات موضوع المراجعة لأغراض المراجعة التحليلية وذلك لاكتشاف الأرصدة غير العادية بها (الأرصدة التي حدثت بها تقلبات غير متوقعة أو التي لم يحدث بها تقلبات كان المتوقع ظهورها)، وتوفر هذه الأساليب إثباتا للمراجع يتلخص في الآتي:
- مدى معقولية أرصدة القوائم المالية؛
  - مدى اتساق العلاقات بين أرصدة القوائم المالية والمعلومات الأخرى؛
  - مدى المخاطر التي تتعرض أو قد تتعرض لها المؤسسة مستقبلا.

**الخطوة الثالثة: دراسة الأرصدة غير العادية لتحديد التقلبات التي يجب إخضاعها للمراجعة**

- إن ما يهم المراجع أثناء المراجعة التحليلية هو التقلبات غير العادية ويهتم بفحصها لمعرفة أسبابها ويتم الحكم على هذه التقلبات، وبالتالي تحديد ما إذا كانت هذه التقلبات جوهرية يجب إخضاعها للفحص من عدمه وتعتمد في ذلك على التقرير الشخصي للمراجع مع الأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:
- مؤشرات الأهمية النسبية؛
  - توقعات المراجع بخصوص العناصر التالية:

- ✓ نسبة التغير المتوقعة لأرصدة الحسابات؛
- ✓ أثر التقلبات في الحسابات على الحسابات الأخرى التي يوجد بينهما علاقة ارتباط؛
- ✓ أثر الظروف المحيطة بالمؤسسة على أرصدة الحسابات؛
- ✓ الخبرة السابقة للمراجع.

**الخطوة الرابعة: فحص التقلبات غير العادية**

- يتم فحص هذه التقلبات عن طريق مناقشة المسيرين بالمؤسسة عن أسباب هذه التقلبات، ويجب على المراجع عدم الاكتفاء بذلك بل يجب العمل للحصول على دليل إثبات إضافي يدعم هذه الاستفسارات وعند تقويم الإثبات الناتج عن المراجعة التحليلية فإنه يمكن الاسترشاد بالاعتبارات التالية:

المالي

- دقة الأساليب الفنية المطبقة؛
  - طبيعة وكفاءة اختبارات المراجعة الأخرى والتي تتكون من:
    - ✓ اختبارات مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعية؛
    - ✓ اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة.
- فإذا كانت اختبارات المراجعة الأخرى على درجة عالية من الكفاءة ولم تكشف عن وجود أخطاء غير عادية فإنه يمكن الحكم على الإثبات المتحصل عليه من أساليب المراجعة التحليلية بأنه معقول والعكس صحيح.

**الخطوة الخامسة: توثيق إجراءات المراجعة التحليلية**

يجب على المراجعة أن توضح في أوراق المراجعة الخطة التي تم وضعها للقيام بإجراءات المراجعة التحليلية وما تم الحصول عليه من نتائج، وذلك لإمكانية التعرف على طبيعة وحدود موضوعية ما تم من إجراءات، ويجب أن تشمل أوراق المراجعة على الآتي:

- إجراءات المراجعة التحليلية؛
- المعلومات التي تركز عليها المراجعة التحليلية؛
- المعادلات أو النسب المستخدمة في المراجعة التحليلية؛
- التقلبات غير العادية للبنود محل المراجعة مع توضيح التفسير لهذه التقلبات والأدلة التي تدعم هذا التفسير؛
- النتائج التي تم التوصل إليها.<sup>1</sup>

**3. متطلبات المراجعة التحليلية**

عند وضع وأداء الإجراءات التحليلية الجوهرية سواء لوحدها أو مع إجراءات التفاصيل باعتبارها إجراءات جوهرية، يجب على المراجع مايلي:

- تحديد ملائمة الإجراءات التحليلية الجوهرية المحددة لعمليات تأكيد معينة، أخذا بعين الاعتبار المخاطر المقيمة للخطأ الجوهري وإختبارات التفاصيل إن وجدت لعمليات التأكيد هذه؛
- تقييم موضوعية البيانات التي يضع من خلالها المراجع توقعات القيم أو النسب المسجلة. أخذا بعين الاعتبار المصدر وقابلية المقارنة وطبيعة وملائمة المعلومات المتوافرة والرقابة على العملية؛

<sup>1</sup> نيفين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سابق، ص ص 29-31.

## المالي

- وضع توقعات للقيم أو النسب المسجلة وتقييم ما إذا كانت التوقعات ذات دقة متناهية لتحديد الخطأ الذي يتسبب وحده أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى بوجود بيان خاطئ جوهري في البيانات المالية؛
- تحديد قيمة أي فرق في القيم المسجلة عن القيم المتوقعة المقبولة دون المزيد من التحقق.
- يرى الباحثون أنه يجب الاستفادة من الإتجاهات الحديثة في التحليل والتي أدخلت التحليلات الإحصائية، مثل الأوساط الحسابية وتحليل الإنحدار، والإنحدار المتعدد على إعتبار أن أدوات التحليل التقليدية لم تعد تفي بكامل الأغراض أو الأهداف بل لا بد من توفر بعض التحليلات الإحصائية التي تزيد من إمكانية التنبؤ ببعض الحسابات بإرتباطها بالحسابات الأخرى، وبوصول المراجع للنتائج الإيجابية من كل تلك الإجراءات يكون قد عمل وبصورة فاعلة على تضيق فجوة التوقعات، وإكساب القوائم المالية والمعلومات التي تنشأ عنها ثقة مستخدمي القوائم المالية.

ثانيا: تكامل المراجعة التحليلية مع إجراءات المراجعة الأخرى

### 1. التكامل في مرحلة التخطيط:

- عندما يقوم المراجع بإستخدام العينات الإحصائية في عملية المراجعة ينصرف الإهتمام إلى إمكانية عدم إكتشاف جميع الأخطاء التي تتضمنها القوائم المالية موضوع المراجعة ، وبالتالي يواجه المراجع مخاطر تتمثل في إبداء رأي سليم عن معلومات مالية تتضمن تحريفات جوهرية وتكون هذه المخاطر من نوعين:
- مخاطر تتعلق بإحتمال حدوث أخطاء هامة خلال مراحل العملية الحسابية؛
  - مخاطر تتعلق بإحتمال عدم إكتشاف أخطاء هامة من تلك التي حدثت فعلا.

ويعتمد المراجع على نظام الرقابة الداخلية لتقليل المخاطر الأولى، وعلى الإختبارات الجوهرية (إختبار

التفاصيل والمراجعة التحليلية) لتقليل المخاطر الثانية. خطر الإكتشاف يمكن قياسه كمايلي:  $R = C * S$

حيث:<sup>1</sup>

R: تمثل المخاطر الكلية الناتجة عن قبول قيمة دفترية تحتوى أخطاء هامة نسبيا؛

C: تمثل المخاطر المترتبة عن الأخطاء الناتجة من خلل في النظام الرقابة الداخلية؛

S: تمثل المخاطر المترتبة عن عجز الإختبارات الجوهرية عن إكتشاف أخطاء هامة وقعت فعلا.

ويقوم المراجع عادة قبل البدء بالمراجعة بتقدير قيمة C بناء على مدى قوة نظام الرقابة الداخلية، أما

المخاطر الكلية فهي تحدد كسياسة عامة للمراجع فكلما زادت درجة الثقة المعطاة للمراجعة التحليلية فكلما

<sup>1</sup> Analytical Procedures A powerful Tool for auditors(Relevant to paoer8- principlres of Auditing Management information systems, David chow FCCA, CPA (Paretising, Learning Zone, p 1, April 2009.

المالي

قلت درجة المخاطرة المرتبطة بها وهذا يؤدي إلى زيادة درجة المخاطرة، بمعنى تزيد درجة المخاطرة التي يقبلها المراجع في أدائه لمراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة، وبالتالي تقل درجة الثقة التي يحتاجها لتخطيط إختبارات التفاصيل الأمر الذي ينتج عنه صغر حجم العينات التي سينفحصها وهذا يعكس الثقة والإطمئنان الذي حصل عليها المراجع من خلال قيامه بالمراجعة التحليلية.

2. التكامل في مرحلة تقييم نتائج عملية المراجعة (المرحلة النهائية):

بعد أن ينتهي المراجع من عملية المراجعة يقوم بتحديد درجات المخاطرة الفعلية بناء على النتائج التي إتضحت له نتيجة الفحص، ومن ثم يحسب من واقعها درجة المخاطرة الكلية التي تحققت فعلا كمايلي:

$$R = C * A * D$$

وتقوم المعادلة على الإفتراضات التالية:

- إجراء فحص نظام الرقابة الداخلية، والإجراءات التحليلية، ومراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة بصورة مستقلة عن بعضها، وهذا ما يحدث فعلا في الواقع العملي حيث يبدأ المراجع عمله بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعن طرق المراجعة الدورية خلال السنة، ثم يقوم في نهاية السنة المالية بالمراجعة التحليلية ويتبعها بمراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة؛
  - إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه جميع إجراءات الفحص السابقة هو تخفيض احتمال إحتواء القوائم المالية أخطاء مادية؛
  - إن الأوزان النسبية لكل من C, A, D متساوية، بمعنى أنه يمكن إحلال أي إجراء مراجعة بدلا من الآخر، فقد يرى المراجع الإكتفاء بالمراجعة التحليلية وعدم القيام بتدقيق تفاصيل العمليات والأرصدة والعكس، إن التوصيات المهنية لا تفضل الإعتماد الكامل على نظام الرقابة الداخلية وعدم القيام بإجراءات المراجعة الأخرى. بمعنى أنه لا يجوز أن تكون المخاطرة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية تساوي صفر، مهما كانت درجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية وهذا يعني ضمنا أنه على المراجع القيام بالمراجعة التحليلية أو إختبار تفاصيل العمليات والأرصدة أو كليهما معا.
- بعد تحديد قيمة R الفعلية (درجة المخاطرة الكلية الفعلية) يقوم المراجع بمقارنتها بدرجة المخاطرة الكلية التي يقبلها المراجع والمحددة مسبقا كسياسة عامة للمراجع، فإذا تحققت الدرجة المطلوبة أو أفضل يكون المراجع قد حقق أهدافه ومن ثم يجري إجراءات المراجعة أما إذا لم يحقق ذلك فإنه يحاول تحقيقها وذلك عن طريق القيام بإحدى الأمور التالية:

المالي

- ✓ إجراء فحص تحليلي مرة أخرى، بمقارنة القيم الدفترية الحقيقية التي توصل إليها فعلا بعد مراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة (وليس بالقيم التقديرية). فقد تؤدي هذه المراجعة إلى زيادة درجة الثقة في نتائج المراجعة التحليلية وبالتالي تخفيض درجة مخاطرة المراجعة التحليلية؛
- ✓ إجراء مزيد من إختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة فقد يؤدي ذلك إلى زيادة درجة الثقة فيها وبالتالي تخفيض مخاطر إختبارات التفصيل؛
- ✓ القيام بالإجرائين معا وتخفيض درجة مخاطرة كل من المراجعة التحليلية وإختبار التفصيل. وينتج عن تلك الإجراءات تخفيض درجة المخاطرة الكلية، وبذلك يتضح التكامل بين المراجعة التحليلية والإجراءات الأخرى في مرحلة تقييم نتائج عملية المراجعة (المرحلة النهائية).

المطلب الثاني: أساليب المراجعة التحليلية

يتم استخدام طرق عديدة لإنجاز المراجعة التحليلية، وهذه الطرق تمتد من الإجراءات الوصفية والتحليلات والمقارنات البسيطة وصولاً إلى التحليلات المتطورة.

أولاً: الأساليب الوصفية (النوعية):

يعتمد هذا النوع من الأساليب على قدرة المراجع وكفاءته ونظراته الفاحصة وتقديره الشخصي للحكم على معقولية الإثبات الذي حصل عليه من خلال فهم طبيعة عمليات المؤسسة موضوع المراجعة، وكذلك من خلال التأثيرات المختلفة للأوضاع الاقتصادية وأوضاع الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، يمتاز هذا النوع من الأساليب بانخفاض تكلفته وسهولة تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية كافة، ويشمل هذا الأسلوب الإجراءات التالية:

1. الاستفسار: يمثل مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى شخص لديه معلومات حول جانب معين من جوانب نشاط المؤسسة، كما أنها تثار عادة عند كل خطوة من خطوات عملية المراجعة، بدءاً من التخطيط التمهيدي للعملية إلى الإختبارات النهائية لأرصدة الحسابات مع مراعاة عدم تسليم المراجع بالصحة المطلقة للإجابات التي يحصل من المستجيبين، بل عليه أن يتأكد من صحتها بالوسائل والإجراءات المتاحة له.

2. التوقعات من نتائج المراجعة السابقة: تعتبر نتائج المراجعة السابقة مصدراً هاماً من المعلومات يستند عليها المراجع في تحديد المواقع التي يمكن أن تسبب للمراجع مشاكل معينة عند القيام بعملية المراجعة الحالية، تتمثل بالوقت اللازم لعملية المراجعة لكل جانب من جوانب العملية والأخطاء التي اكتشفت أثناء

## المالي

المراجعة والتي تستوجب الحل وإزالة أسبابها، وعلى العموم فإن المصادر التي توفر للمراجع معلومات عن نتائج عملية المراجعة السابقة تتمثل في أوراق عمل المراجعة للسنة السابقة، وأية ملخصات لنتائج عملية المراجعة بالإضافة إلى مراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المراجع لإدارة المؤسسة في السنة الماضية وردود الإدارة عليها.

وأكد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IFAC 2001) أن على المراجع عند مراجعة حسابات المؤسسة لأول مرة أن يعود للمراجع السابق لمناقشة حول الأمور التي يعتقد أنها تؤثر على عملية المراجعة الحالية.<sup>1</sup>

**3. مراجعة المعلومات الخارجية ذات الطبيعة الوصفية:** أثناء قيام المراجع بإجراءات المراجعة قد يحصل على معلومات كثيرة تحتاج إلى تفسير وبصورة صحيحة وملائمة، وهذا يتطلب من المراجع الحصول على معلومات كافية تتعلق بطبيعة الصناعة التي تعمل بها المؤسسة والتعرف على أية متطلبات قانونية أو تنظيمية خاصة بالمؤسسة، وذلك من خلال الإطلاع على الكتب العلمية وأدلة المراجعة والمجالات المتخصصة في الصناعة التي تعمل بها المؤسسة، وكذلك الإطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية ذات العلاقة وأية تشريعات أخرى لها تأثير على عمل أو نشاط المؤسسة.

**4. مراجعة المعلومات الداخلية ذات الطبيعة الوصفية:** وهي المعلومات التي تنشأ داخل المؤسسة وعلى المراجع أن يتعرف على الخصائص والمميزات المتعلقة بعمل المؤسسة والتي يمكن أن تميزها عن المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة، حتى يتمكن المراجع من معرفة إمكانية وجود أية مخالفات أو أخطاء بالإضافة إلى تمكنه من إجراء المقارنات بين الصناعات المتماثلة على أسس علمية سليمة. وذلك من خلال الإطلاع على النظام الداخلي للمؤسسة وعقدها تأسيسي، كذلك الإطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العامة والتعرف على سياسات المؤسسة المتعددة، مثل سياسة تقييم المخزون السلعي والاستهلاك وما شابهها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نيفين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سابق، ص: 25-31.

<sup>2</sup> كناري سعيد الريضي، مرجع سابق، ص 42.

### ثانياً: الأساليب الكمية البسيطة

إن المؤشر الذي يدل على ضرورة استخدام هذه الإجراءات في المراجعة هو وجود علاقات بين البيانات التي نشأت بنمط معين، واستمرار هذا النمط إلى فترة مستقبلية مادامت الظروف المحيطة لم تتغير. ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

**1. التحليل العمودي (الرأسي):** يركز هذا النوع من التحليل على دراسة فقرات القوائم المالية باستخراج النسب التي تشكل كل فقرة مقاسة بإحدى الفقرات التي يتم اعتمادها كأساس لإستخلاص النسب الأخرى.<sup>1</sup> وبمعنى آخر فإن هذا التحليل يدل على المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية من خلال تحليل الأوزان النسبية لبند القوائم المالية إلى مجموع القائمة ويعتبر هذا التحليل ساكناً ولا يصبح مفيداً بمفرده. فتحليل النسب هو عبارة عن الربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية، وهذه العملية تعود إلى دلالة معينة هي أفضل من النظر إلى كل عنصر على حدى. يساعد هذا الأسلوب المراجع على اكتشاف أي أمور غير عادية تستوجب البحث والاستفسار وبعد تكوين هذه النسب تجري مقارنتها مع النسب المالية التالية:

- النسب المالية المماثلة للفترة السابقة؛
- النسب المالية المماثلة المتعلقة بالقطاع الذي يمثل بيئة المؤسسة موضوع المراجعة ؛
- النسب المالية المماثلة المقبولة والمتعارف عليها من المراجعين آخرين أو مصارف أو مقرضين ... إلخ.<sup>2</sup>

**2. التحليل الأفقي (الإتجاه):** عبارة عن مقارنة البيانات المالية لسنتين أو أكثر أي عرض التغيرات الحاصلة في تلك السنوات إما بواسطة أرقام مطلقة أو من خلال النسب المئوية، وعرض التغيرات بواسطة الأرقام المطلقة تتيح للمراجع التركيز على العوامل الأساسية التي أثرت على الربحية وبالتالي على المركز المالي، أما بيان نسب التغيرات بين السنوات موضوع التحليل فيتيح رؤية واضحة للتغيرات المهمة التي حدثت في البيانات المالية والمحاسبية.

وعلى المراجع عند اختياره لسنة الأساس أن يكون محايداً وأن لا يتم الاختيار بناءً على ظروف استثنائية وخاصة مرت بالمؤسسة، حتى تكون نتائج التحليل دقيقة ذات مصداقية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية مدخل كمي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 9.

<sup>2</sup> محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، شباب الجامعة، 2008، ص 138.

<sup>3</sup> نعيم نصر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية، الطبعة الأولى، 2012، ص 39.

المالي

ويساعد هذا التحليل على مايلي:

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية؛
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن وإتخاذ القرار المناسب بشأنها؛
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المؤسسة؛
- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.<sup>1</sup>

**3. تحليل انحرافات الموازنة:** إن مقارنة النتائج الفعلية مع الأرقام المقدرّة وإبراز الانحرافات (السالبة أو

الوجبة) أمر مهم جدا ويعطي مدلولاً واضحاً على ضعف الإدارة في تحقيق الأهداف الموضوعية إذ كانت جميع التقديرات دقيقة ومناسبة مع افتراض أن جميع الظروف ثابتة ولا يوجد أية مؤثرات تؤثر على سير الخطة ضمن الموازنة التقديرية، ولهذا فعلى المراجع أن يهتم بتلك الانحرافات وعلى وجه الخصوص الجوهرية منها وذلك بالتحري عن أسبابها لمعالجتها. فقد تكون أسباباً ناتجة عن أخطاء كتابية أو تقديرات غير كفؤة أو نتيجة لاتخاذ قرارات إدارية معينة أو قد يكون الانحراف نتيجة لعوامل لا يمكن التحكم بها، مثل الخسائر الناتجة عن الظواهر الطبيعية والأحداث الطارئة.<sup>2</sup>

**4. التحليل بواسطة النسب:** تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي.

يمكن تعريف النسب على أنها "علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى، كرأس المال أو القيمة المضافة، وتسمح هذه النسب للمراجع بمتابعة تطور المؤسسة، وتحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين والبنوك. فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة (النسبة) من خلال مقارنتها مع النسب المعيارية المتعارف عليها بين المحللين الماليين أو السائدة في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة. وهناك مجموعة كبيرة متنوعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحليله ولكن من أهم هذه النسب نجد:

نسب السيولة، نسب النشاط، نسب التمويل والإستقلالية المالية، نسب المردودية.

<sup>1</sup> زهرة حسن العامري، السيد على خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 63، 2007، ص 113.

<sup>2</sup> كناري سعيد الرضي، مرجع سابق، ص 54.

المالي

يجب أن تكون هذه النسب أكبر من الواحد. أي تحقق رأس مال عامل صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة. أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل.

• **نسبة السيولة:** وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، عندما يحين ميعاد إستحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها.

وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقسيم رأس المال العامل والتعرف على درجة تداخل عناصره، ومن أهم أنواع هذه النسب مايلي:

✓ **نسب السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل،

وتحسب كما يلي: **(المخزون + الحقوق + النقدية) / القروض قصيرة الأجل**

بمعنى آخر: **الأصول المتداولة / القروض قصيرة الأجل**

✓ **نسبة السيولة السريعة:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات.

وتحسب كما يلي: **(الأصول المتداولة - المخزونات) / الخصوم المتداولة**

وبمعنى آخر: **(قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) / الخصوم المتداولة**

وتحسب هذه النسبة بعد الأولى للتحقيق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق الخاصة في المؤسسة ذات المخزون البطيء.

✓ **نسبة السيولة الفورية:** تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق إستعمال مخزون النقدية

المتاح، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير، أو

بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها وتحسب

بالعلاقة التالية: **مجموع الأصول / مجموع الديون**

كلما إنخفضت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، بحيث تعبر عن ضمان أكبر لديون الغير لدى المؤسسة، وبالتالي خط أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها وبالتالي فإن هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها.

المالي

- **نسبة النشاط:** تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الإستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له إهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى البعيد.
- **نسب تمويل الإستقلالية المالية:** تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى إعتماها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية. ومن أهم هذه النسب نجد:
  - ✓ **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية: **الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.**
  - حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوما.
  - ✓ **نسبة التمويل الذاتي:** توضح هذه النسبة مدى إعتما المؤسسة في تمويل إستثماراتها بإمكانياتها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية: **الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.**
  - ✓ **نسبة الإستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة درجة إستقلالية المؤسسة عن دائنيها وتحسب بالعلاقة التالية: **الأموال الخاصة / مجموع الديون.**
- عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2، وإذا كانت كذلك فإن الجهات المقرضة كالبنوك توافق على إقراض المؤسسة.
- ✓ **نسبة التمويل الخارجي:** تعبر هذه النسبة عن مدى إعتما المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل وتحسب بالعلاقة التالية: **مجموع الديون / مجموع الأصول.**
- كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
- **نسبة المردودية:** تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد ومن أهم هذه النسب نجد:
  - ✓ **المردودية المالية:** تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية: **النتيجة الصافية / الأموال الخاصة**
  - ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

المالي

✓ **المردودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية: **النتيجة الصافية / مجموع الأصول.**

✓ **المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي بإستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال وتحسب بالعلاقة التالية: **النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة.**

ولا يتوقف استعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط إنما تنتسج إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

✓ **معدل العائد على الإستثمار:** هو أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء في المؤسسات والتي تهتم الإدارة والملاك والمستثمرين وتحسب: **صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الإستثمارات.**

ثالثاً: أساليب المراجعة التحليلية المتطورة

1. **أسلوب تحليل الانحدار:** يستخدم أسلوب تحليل الانحدار لتقييم معقولة رصيد ما، أي يستخدم في التنبؤ عندما تتوفر بيانات تاريخية عن الأرصد موضوع المراجعة والفحص، يعتبر تحليل الانحدار وسيلة إحصائية تستخدم لتحليل العلاقة بين متغير مستقل واحد أو أكثر ومتغير تابع، ويقدم العلاقة بين المتغيرات على هيئة معادلة، ويساعد في تحديد رقمي واضح لتوقعات المراجعين، مع إيجاد مقياس للثقة ومقياس للدقة كذلك. وينقسم تحليل الانحدار إلى نوعين أساسيين هما:
  - **تحليل الانحدار البسيط:** يقوم تحليل الانحدار البسيط على أساس إيجاد العلاقة بين رصيد معين ورصيد آخر، ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من خلال رصيد الحساب الآخر باستخدام تلك العلاقة.
  - **تحليل الانحدار المتعدد:** هذا الأسلوب من التحليل يقوم على أساس إيجاد علاقة بين أرصدة مجموعة من الحسابات (متغيرات مستقلة)، ورصيد حساب آخر (متغير تابع) وذلك للاستدلال بالمتغيرات المستقلة في إيجاد قيمة المتغير التابع.<sup>1</sup>
2. **تحليل السلاسل الزمنية:** السلاسل الزمنية عبارة عن مجموعة من البيانات المتعلقة بفترة زمنية معينة، عادة على فترات متساوية ومن ثم تحليل البيانات لتحديد مكونات سلوك السلاسل الزمنية، مثل الإتجاه

<sup>1</sup> محمد على موسى، مرجع سابق، ص 336.

المالي

بفترات طويلة الأجل، التغيرات الموسمية، التغيرات العشوائية، وهناك نموذج شائع الإستخدام هو نموذج الضرب، وفقا للمعادلة التالية:

$$Y=T*C*S*I$$

حيث T: تمثل التحركات طويلة الأجل (الاتجاه العام)؛

C: تمثل التحركات أو التغيرات الدورية؛

S: تمثل التحركات أو التغيرات الموسمية؛

I: تمثل التحركات العشوائية.

ويعتبر الهدف الأساسي من دراسة السلاسل الزمنية هو استخدامها في عملية التنبؤ.

**3. نموذج التخطيط المالي:** طبقا لهذا النموذج يتم البدء باختيار أحد بنود القوائم المالية باعتبارها المتغير

الرئيسي (المستقل)، حيث يستخدم التنبؤ ببقية البنود وبعد إنتهاء كافة التنبؤات يتم إعداد قائمة الدخل

التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية ومقارنتها مع القوائم الفعلية لتحديد مدى معقولية الظاهرة في هذه

القوائم ويأخذ أي بند الشكل العام للإبحار كالتالي:<sup>1</sup>

حيث i الفترة المراد التنبؤ عنها، M تمثل الخطأ العشوائي عن التنبؤ، وهو الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المتنبأ بها.

**4. نموذج التدفق النقدي:** يختلف هذا النموذج عن نموذج التخطيط المالي، في أن المتغير المستقل لهذا

النموذج التدفقات النقدية، وكذلك لا يسعى إلى التنبؤ بعناصر القوائم المالية جميعها بل يتم التنبؤ بالقيم

الحقيقية للأرصدة المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة، اما القيم الحقيقية للعناصر المصرفيات والإيرادات

غير العادية لا يتم التنبؤ بها، لذلك تعد قوائم مالية تقديرية للدخل المركزي المالي.<sup>2</sup>

**المبحث الثالث: مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسات البناء**

تعتبر أساليب المراجعة التحليلية من أهم الأساليب الحديثة التي تم الإعتماد عليها في تقييم الأداء المالي

للمؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال أساليبها .

**المطلب الأول: مراجعة إعداد الميزانية وتقييم الأداء المالي بواسطة الأساليب النوعية**

**أولاً: مراجعة إعداد الميزانية المالية**

<sup>1</sup> عبد الستار الجبار الكبيسي، مرجع سابق، ص 7.

<sup>2</sup> عبد الستار الجبار الكبيسي، مرجع سابق، ص 10.

المالي

يمكن أن نعرف الميزانية المالية على أنها جدول يتضمن جانبين، جانب الأصول و جانب الخصوم، وترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق و مبدأ السنوية<sup>1</sup>

1. مبدأ السيولة: أي المدة التي تستغرقها للتحويل إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة
2. مبدأ السنوية: فإذا وجد أصل يتعدى السنة فيعتبر من الأصول الثابتة، أما إذا كانت مدته لا تتعدى السنة فيعتبر من الأصول المتداولة.

وترتب عناصر الخصوم وفقا للمبدأين التاليين:

1. مبدأ الإستحقاقية: أي وفق المدة المحددة لاستحقاق هذه الخصوم.
2. مبدأ السنوية: إذا كانت تتعدى السنة فتعتبر من الديون طويلة الأجل، أما إذا كانت أقل من سنة فتعتبر من الديون قصيرة الأجل.

- الميزانية المختصرة: وهي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية، يراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.

شكل رقم (2): الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأصول الدائمة أموال خاصة رأس المال المؤسسة احتياطات فرق إعادة التقدير ديون طويلة متوسطة الأجل		الأصول الثابتة القيم الثابتة القيم المعنوية أراضي مباني تجهيزات قيم ثابتة أخرى
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	ديون قصيرة الأجل مختلف الديون التي تاريخ استحقاقها أقل من سنة		أصول متداولة قيم الاستغلال بضائع مواد و لوازم منتجات
			مجموع قيم الاستغلال
			قيم قابلة للتحقق

<sup>1</sup> زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص20.

المالي

			تسبيقات الزبائن
			سندات
			زبائن
			أوراق القبض
			مجموع قيم القابلة للتحقيق
			القيم الجاهزة
			البنك
			الصندوق
			مجموع القيم الجاهزة
		مجموع الديون قصيرة الأجل	مجموع الأصول المتداولة
		مجموع الخصوم	مجموع الأصول

المصدر: بن خروف جلييلة، ص64.

ثانيا: تقييم الأداء المالي بواسطة الأساليب النوعية للمراجعة التحليلية

يعتمد هذا النوع من الأساليب على قدرة المراجع وكفاءته ونظراته الفاحصة وتقديره الشخصي للحكم على مصداقية البيانات والقوائم المالية المقدمة. وذلك من خلال:

1. الاستفسار: بحيث يقوم بتوجيه مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى شخص لديه معلومات حول جانب معين من جوانب نشاط المؤسسة كالمسؤول عن المبيعات، وكذا توجيه السؤال إلى أطراف لها علاقة بالمؤسسة كالموردين والزبائن ومقارنتها مع ما هو مقدم في القوائم والحكم عليها إذا كانت صادقة أو يحتويها بعض الغموض.

2. التوقعات من نتائج المراجعة السابقة: حيث من خلال هذا الأسلوب يقوم المراجع بمراجعة تقارير ونتائج المراجعة السابقة وإذا كانت قد حملت إشارة إلى بعض الأرصدة التي تشكل له مشاكل في المراجعة للسنة الحالية وكذا ردود الإدارة على رسالة المراجع وهل قامت الإدارة بتصحيح الإنحرافات.

3. مراجعة المعلومات الخارجية ذات الطبيعة الوصفية: وهنا يعود المراجع بإجراءات إلى التركيز على المعلومات الواردة في الكتب المحاسبية والتدقيق الدولية، وكذا الإطلاع على طبيعة الصناعة التي تعمل بها المؤسسة من خلال إجراء دراسات على السوق ومتغيراته، كما أنه يطلع على التشريعات القانونية والسياسات المالية والجبائية التي تخص قطاع عمل المؤسسة محل المراجعة، ليتمكن من إعطاء تقييم لأدائها المالي مقارنة مع التغيرات الجديدة في محيطها.

المالي

4. مراجعة المعلومات الداخلية ذات الطبيعة الوصفية: يقوم المراجع من خلال هذا الأسلوب مراجعة النظام الداخلي للمؤسسة كالعقد التأسيسي، وكذا مراجعة محاضر جلسات مجلس الإدارة وإجتماعات الهيئة العامة والإطلاع على المراسلات التي تتم بين المؤسسة والأطراف الخارجية، والتعرف على السياسات المتبعة في التمويل والتمويل والتسويق من طرف المؤسسة لمعرفة إذا حدثت تغيرات داخل المؤسسة مثلا كزيادة رأس المال، مما يؤثر على نتائج الأداء المالي.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة الأساليب الكمية البسيطة

1. التحليل العمودي (الرأسي): من خلال هذا الأسلوب يقوم المراجع بحساب نسب التي تخص الأرصدة التي تقدم له تقييم مالي عن حالة المؤسسة لسنة محل المراجعة ومقارنتها مع نسب مؤسسات أخرى لمعرفة مدى نجاح المؤسسة أم عدم نجاحها مع مؤسسات أخرى مماثلة تعمل في نفس القطاع.
2. التحليل الأفقي: وهنا يقوم المراجع بدراسة نسب المؤسسة المالية في السنة محل المراجعة مقارنة مع السنوات السابقة، وهذا الأسلوب يساعده على إكتشاف أي أخطاء غير عادية أو أية إنحرافات في أرصدة قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج لمعرفة نقاط القوة و الضعف في الأداء المالي للمؤسسة.
3. تحليل انحرافات الموازنة: بواسطة هذا الأسلوب يركز المراجع على الانحرافات الجوهرية بين النتائج الفعلية مع الأرقام المقدره من قبل الإدارة لأن هذا يدل على كفاءة الإدارة وكذا سير الخطة ضمن الموازنة التقديرية والبحث عن الأسباب التي تكون وراء هذه الانحرافات لمعالجتها.
4. التحليل بواسطة النسب:

- نسب الربحية: مثل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات ونسبة صافي الربح إلى المبيعات ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول، فعند مقارنة المراجع لربحية المؤسسة من خلال عدة سنوات من خلال اطلاعه على القوائم وبعد هذه المقارنة قد يستنتج أن الأرباح الصافية قد تزايدت مثلا. وهذه النتيجة تقدم للمراجع استنتاجا مطمئنا إذ أن الربحية من أهم مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة وهي محط اهتمام المساهمين، إذ أن المستفيدين من القوائم المالية يعتمدون على ربحية المؤسسة كلما كانت تحقق ربحا كلما زاد اهتمام الأطراف المستفيدة منها.

المالي

وعلى العكس من ذلك لو كانت الأرباح عرفت انخفاض فإن ذلك يجعل المراجع أمامه الكثير من علامات الاستفهام التي تؤثر على برنامج مراجعته لهذه المؤسسة من خلال استعماله نسب أخرى و أساليب لمعرفة النتيجة الدقيقة لأداء المؤسسة<sup>1</sup>

- **نسبة السيولة:** وهي تدل على قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها بالأمد القصير كما تدل على قدرة المؤسسة من تحويل موجوداتها إلى نقد في فترة زمنية مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة، وهذه النسبة إذ أدت إلى ظهور رأس المال العامل سالبا هذا يقود المراجع إلى تفحص قائمة التدفقات النقدية و دراسة التغير في هيكل أصول المؤسسة، إذ مثل هذه المؤشرات تمثل إنذارا للمراجع تجعله ينظر إلى إفلاس المؤسسة وعدم قدرتها على دفع ديونها مما يؤدي في تركيزه في برنامج أسباب أزمة المؤسسة المالية والنقدية والحلول التي وضعتها الإدارة .

- **نسب النشاط:** تقيس الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات لها ومن أهم هذه النسب:

✓ **متوسط الاحتفاظ بالمخزون السلعي:** حيث يتم الحصول على هذه النسبة على مرحلتين:

**الأولى:** معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط تكلفة المخزون

حيث يتم الحصول على رقم تكلفة المبيعات من قائمة الدخل، أو يتم استخراجها من حساب المتاجرة، أما متوسط تكلفة المخزون فيتم الحصول عليها من كشوف مخزون آخر المدة الشهرية للحصول على قيمة وسيطة تمثل رصيد المخزون الوسطى خلال العام، أما في حال عدم وجود كشوف شهرية فيمكن الحصول على وسطي بجمع مخزون أول المدة مع مخزون آخر المدة وقسمة الناتج على (2)، حيث يتم الحصول على مخزون أول المدة من ميزانية العام الماضي أما مخزون آخر المدة فيتم الحصول عليه من ميزانية العام الحالي، أما إذا كان المراجع معينا في المؤسسة للمرة الأولى فقد يستخدم رصيد آخر المدة فقط .

**المرحلة الثانية:** متوسط الاحتفاظ بالمخزون = 360 / معدل دوران المخزون = ..يوما

إن هذا المؤشر له فائدة كبيرة بالنسبة لبرنامج المراجعة إذ أن سائر الأصناف التي بقيت في المؤسسة لأكثر من ... يوما أن تكون محل اهتمام المراجع ومعرفة هذه الأصناف يثير أسئلة أخرى عند فحصه كل مادة من هذه المواد، فقد يجد بعضها بطئ الحركة لأسباب تتعلق بالمواد.

- **نسبة التمويل والاستقلالية المالية:** وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية والخارجية.

<sup>1</sup> بولجال فريد، استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة، رسالة ماجستير، بسكرة، 2010، ص 134.

## المالي

- نسبة التمويل الدائم: وتعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة، وحتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل.
  - نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، كلما زادت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشر على استقلالية المؤسسة المالية.
- وحتى تكون هذه النسب كمؤشر ايجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، وعلى المراجع أن يتأكد من هذه النسب لتقييم سياسة التمويل التي تنتهجها المؤسسة.
- المطلب الثالث: تقييم الأداء بواسطة الأساليب المتطورة**

1. أسلوب تحليل الانحدار: كون أن المراجع بصدد تقييم الأداء المالي للمؤسسة فمن خلال هذا الأسلوب فإنه يختار أرصدة النتائج المالية ومقارنتها مع التكاليف لمحاولة التنبؤ فيما إذا كانت المؤسسة تحقق نتائج إيجابية، هذا الأسلوب أكثر دقة وثقة يمكن أن يعتمد عليه المراجع لمعرفة إن كانت هذه الأرصدة المقدمة والمصرح بها في القوائم المالية صادقة.
2. تحليل السلاسل الزمنية : دراسة التطور الزمني للعنصر الخاضع للمراجعة تعطي للمراجع فكرة عن مدى نمو هذا العنصر (الرصيد) كما أنها تساعد على التنبؤ بما يكون عليه هذا العنصر في الوقت الحالي ومستقبلاً، من خلال مقارنة القيمة المتوقعة وذلك بالتزام الرصيد بمنحناه العام أو خروجه عنه. ففي الحالة الأولى عند التزامه بمنحناه فإن المراجع يكتفي بإجراءات مراجعة بسيطة وهذا ما سيوفر له الوقت والجهد. أما في الحالة الثانية فيلجأ المراجع إلى دراسة أسباب هذا السلوك. لمحاولة طرح احتمالات معالجتها يستطيع المراجع من خلال هذا الأسلوب التنبؤ بما ستحققه المؤسسة في السنوات المقبلة من نتائج ليقدمها للإدارة لكي تعتمد عليها في تسيير المؤسسة مستقبلاً.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة من أهم العمليات التي يوليها المراجع إهتمامه كونها هي التي تبرز نقاط القوة والضعف لدى هذه المؤسسة، لذلك يجب عليه أن يطبق في عملية التقييم أساليب تمتاز بالدقة والثقة في نتائجها. وهذا ما توفره أساليب المراجعة التحليلية حيث أن هذه الأخيرة تعتمد بصورة عامة على مقارنة النسب المالية مع النتائج المالية للفترات السابقة، كما أنها تسمح من خلال نتائجها بالتنبؤ بالأرصدة المستقلة لنشاط المؤسسة. كما أن هذه الأساليب توفر أدلة إثبات كافية

للمراجع يمكنه من تعزيز رأيه في التقرير الذي يقدمه إلى الإدارة لتعتمد عليه في سياساتها لإدارة المؤسسة مستقبلاً.

### خلاصة الفصل:

بعد أن تعرضنا إلى الأسس النظرية للمراجعة التحليلية في هذا الفصل، وتقييم الأداء المالي بواسطة المراجعة التحليلية، يمكن القول أن هذا الأسلوب الحديث امتاز بالدقة في عملية المراجعة لأنه يقدم التحليلات التفصيلية لنتائج أعمال المؤسسة من خلال الأساليب والمؤشرات الذي يعتمدها المراجع خلال تنفيذ أساليب المراجعة التحليلية التي تساهم بشكل كبير في إعطاء تقييم أداء المؤسسة، لتمكن المراجع من إبداء رأي فني محايد يتصف بالدقة والمصداقية. الذي يقدم إلى الأطراف المستفيدة من مساهمين ومستثمرين وهيئات الدولة...إلخ.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى تقييم الأداء المالي والمراجعة التحليلية، سنحاول في الفصل الثالث تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بالاعتماد على وثائق هذه المؤسسة ( الميزانية و جدول حسابات النتائج) وذلك من خلال أسلوب التحليل الأفقي وأسلوب النسب المالية خلال الفترة 2008-2012 وأسلوب السلاسل الزمنية للفترة (2002-2012).

وذلك من خلال تطرقنا للمباحث التالية:

**المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD**

**المبحث الثاني: التحليل الأفقي وتحليل النسب المالية لنتائج المؤسسة وأسلوب السلاسل الزمنية**

**المبحث الثالث: تفسير النتائج المتوصل إليها**

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

### المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة

سوف نقوم بإسقاط الجانب النظري للبحث على مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير (BATISUD) كدراسة حالة، هذه الأخيرة تنتمي إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي له دوافع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد.

### المطلب الأول: تعريف المؤسسة

تأسست مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير التي هي فرع من مؤسسة البناء بورقلة بتاريخ 18 ديسمبر 1997م حيث تأخذ هذه المؤسسة شكل شركة ذات أسهم ويقدر رأس مالها بـ 447.700.000.000 دج مقسم إلى أسهم يبلغ عددها 100 سهم قيمة السهم الواحد بـ 1.000.000 دج وكانت بداية النشاط لهذه المؤسسة بتاريخ 15 مارس 1998 حيث يتمثل نشاطها في عملية إنجاز فيما يخص مشاريع البناء وهذا ما ينص عليه السجل الخاص بها، وتضم هذه الشركة ثلاثة مشاريع وهي مشروع ورقلة، مشروع حاسي مسعود، مشروع تقرت. أما بالنسبة للموارد البشرية فإن الشركة يشتغل بها حوالي 262 عامل. وهذا العدد غير ثابت نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة.

وتقع المؤسسة في المنطقة الخاصة شرق ورقلة إلى حي بسكرة وتتربع على مساحة تقدر بـ 1.697.77م<sup>2</sup> والمقدر قيمتها بـ 1.483.733.50 دج والتي تتضمن مساحة مبنية تقدر بـ 738.95م<sup>2</sup> والمقر قيمتها بـ 5.469.026.50 دج، ليكون المبلغ الإجمالي بحوالي 6.952.800.00 دج. أهم مشاريعها: تتوفر مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير على ثلاث وحدات إنجاز (ورقلة، حاسي مسعود وتقرت). أنشأت عدة مشاريع عالية الجودة والنوعية ومن أهمها:

#### 1. بالنسبة للمنجزات في منطقة ورقلة:

- حي الجامعي ورقلة؛
- المركز التجاري بورقلة؛
- دار المالية ومركز متعدد الخدمات؛
- حي 1000 سرير بجامعة ورقلة؛
- 90 مسكن O.P.G.I الديوان الوطني للتسيير العقاري بورقلة؛
- 160 مسكن DLEP مديرية السكن والتجهيزات العمومية؛
- 36 مسكن F.M.P.O.S.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

### 2. بالنسبة للمنجزات في منطقة تقرت:

- ثانوية تمارسين بمنطقة تقرت؛
- 130 مسكن ديوان الوطني للتسيير العقاري O.P.G.I بتقرت؛
- 35 مسكن DLEP؛
- التجهيزات العمومية.

### 3. بالنسبة للمنجزات في منطقة حاسي مسعود:

- Segedireision forage sonatrach؛
- Siege direisiondexploitation؛
- 164 studios dopish؛
- Segework over ENAFOR؛
- Siegedireision forage؛
- Hangr shop HESP.

### المطلب الثاني: إمكانيات وأهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة إلى إحتلال مكانة السوق تمكثها من تطوير حجم نشاطها وذلك عن طريق:

1. التحكم الجيد في التكاليف لزيادة مردودية المشاريع المنجزة؛
  2. تطوير الجانب الفني والتسيير من أجل الرفع في الأداء؛
  3. الدقة في الإنجاز وإحترام المواعيد المحددة للمشاريع؛
  4. إعادة هيكلة المؤسسة بما يتماشى مع متطلبات السوق وذلك بتجديد التثبيات (وسائل الإنتاج).
- إمكانيات المؤسسة: تعتمد المؤسسة على إمكانيات مادية وبشرية:
  - ✓ إمكانيات المادية: وتتمثل في معدات النقل والرفع، معدات الردم والحفر، معدات معدنية (معدات خلط الخرسانة ومعدات أخرى...).
  - ✓ الإمكانيات البشرية: رئيس المؤسسة، مسير الأشغال، رئيس الورشة، رئيس المجموعة (الفرق).
  - أهداف المؤسسة: تسعى مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير إلى عدة أهداف أهمها:
  - ✓ تقديم أحسن منتج على المستوى المحلي والوطني حيث لا مجال للمقارنة والمنافسة مع المؤسسات الخاصة؛

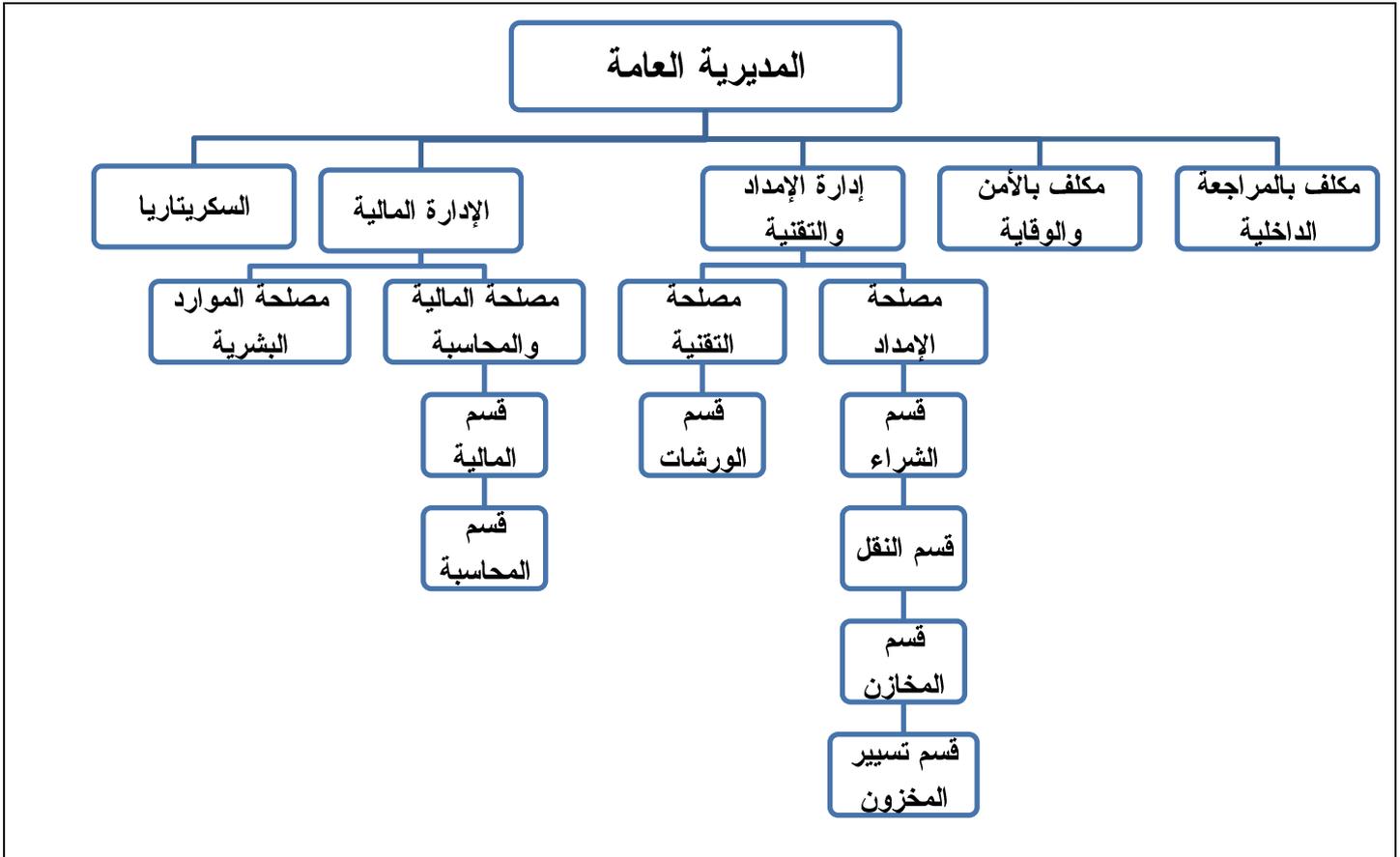
## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

- ✓ إنتاج أو بالأحرى بناء أكبر عدد ممكن من البناءات لتحقيق أكبر ربح من أجل دعم وتحسين معداتها وآلات الإنتاج هدفها تقديم الأفضل (النوعية والجودة)؛
- ✓ كسب ثقة المستفيد وكذلك أصحاب المشاريع بتقديم أحسن منتج وهذا من خلال إتباعها مقاييس الدولة؛
- ✓ التحكم الجيد في التكاليف لزيادة مردودية المشاريع المنجزة؛
- ✓ تطوير الجانب الفني والتسيير من أجل الرفع في الأداء؛
- ✓ الدقة في الإنجاز وإحترام المواعيد المحددة للمشاريع؛
- ✓ إعادة هيكلة المؤسسة بما يتماشى مع متطلبات السوق وذلك بتحديد التثبيات (وسائل الإنتاج).

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

### 1. الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي للمؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير



المصدر: كوسي محمد، آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، بسكرة، 2011. ص160.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

### 2. التعريف بمصلحة المراجعة في المؤسسة:

هي خلية تابعة للمدير العام مباشرة هدفها المراقبة والتقييم باستعمال تقنيات ومعايير المراجعة لأعمال مصالح المؤسسة بهدف التسيير الأحسن وتنقسم إلى مصلحتي المراجعة والمالية، فالأولى تقوم بمراقبة مصلحة المحاسبة والمالية والثانية تقوم بمراقبة طرق المعالجة المحاسبية والتأكد من إحترام قواعد المحاسبة المتفق عليها.

وتتمثل مهام هذه المصلحة في مايلي:

- السهر على حسن تنظيم المؤسسة وضمان سير نشاطها؛
- وضع تقارير شهرية وسنوية تترجم طبيعة العمليات بالمؤسسة؛
- الوقوف على تقديم أعمال المؤسسة بانتظام؛
- متابعة كل القرارات والإجراءات المتخذة؛
- جمع المعلومات المتعلقة بكل نشاط ومراقبتها وفق تقرير المراجع.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: مراجعة حسابات المؤسسة باستخدام أسلوب التحليل المالي و السلاسل الزمنية

استكمالاً للجانب النظري لهذا البحث سنحاول من خلال هذا المبحث تطبيق أساليب المراجعة التحليلية وإعتمدنا التحليل الأفقي وأسلوب تحليل النسب المالية في مراجعة حسابات مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقلة باعتباره من أساليب المراجعة التحليلية الذي لا يستعمل بدرجة كبيرة، بالرغم من أثره الكبير في تحديد كفاءة أداء المؤسسة الاقتصادية.

### المطلب الأول: التحليل الأفقي وتحليل النسب المالية لنتائج مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقلة:

#### 1. التحليل الأفقي لنتائج المؤسسة

يهتم هذا النوع من التحليل بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة إلى أخرى، أي أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهو ما يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس وتحديد مدى النمو أو الانخفاض في المركز المالي للمؤسسة وإيراداتها، وهو يحسب وفق الصيغة الرياضية التالية:

نسبة التغير = (قيمة العنصر في آخر الفترة - قيمة العنصر في سنة الأساس) / قيمة العنصر في سنة

الأساس X 100

<sup>1</sup>كوسي محمد، آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، 2010-2011، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، ص160.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء

### للجنوب والجنوب الكبير ورقة

- رقم الأعمال: يوضح الجدول الموالي تطورات رقم الأعمال للمؤسسة لسنوات 2008-2012

الجدول رقم (01) تطور رقم الأعمال خلال سنوات الدراسة 2008-2012

الوحدة (دج)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
رقم الأعمال	414794957	429549365	515945535	1296508713	885113329

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة في ارتفاع، حيث حققت أعلى قيمة له سنة 2011 التي وصل بها بقيمة تقدر ب 1296508713، بعد أن حققت أدنى قيمة له سنة 2008، كما نلاحظ أن رقم الأعمال لم يعرف استقرارا وذلك راجع إلى تغير الأسعار و حدة المنافسة في قطاع البناء الذي تنتمي إليه المؤسسة.

- القيمة المضافة: يوضح الجدول الموالي التطورات التي عرفتھا القيمة المضافة المؤسسة

جدول رقم (02) تطور القيمة المضافة خلال سنوات 2008-2012

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة المضافة	117852132	177929128	315338651	560279738	482574015
نسبة التغير%	15.0	50.97	77.22	77.67	13.86

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

القيمة المضافة تعبر عن الثروة التي تخلفها المؤسسة باستخدام وسائل الإنتاج، فهي تعتبر قياسا نقديا

لما أضافته المؤسسة بوسائلها الانتاجية الخاصة. عرفت القيمة المضافة لمؤسسة البناء للجنوب و الجنوب

الكبير ارتفاع مستمر منذ سنة 2008 التي حققت بها أدنى قيمة 117852132، ليتواصل هذا الارتفاع إلى

غاية سنة 2011 التي وصلت بها القيمة المضافة إلى أعلى قيمة خلال هذه السنوات 560279738

الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء  
للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

جدول رقم (3) : استهلاك المؤسسة خلال سنوات الدراسة

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الاستهلاك	296942825	251620236	628545074	731844850	565303412
نسبة التغير %	121.40	-15.26	149.79	16.43	-22.75

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

جدول رقم(4): انتاج المؤسسة خلال سنوات الدراسة 2008-2012

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الانتاج	414794957	429549365	943883725	1292124588	1047877427
نسبة التغير %	%75.36	%3.55	%119.73	36.89	-18.90

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجداول (3) و(4) وبالمقارنة بين التغير في استهلاك المؤسسة و لتغير في الإنتاج، نجد في سنة 2008 زادت المؤسسة في استهلاكها بنسبة كبيرة تقدر ب 121.40 وحققت زيادة في الإنتاج بنسبة %75.36 وهذا ما يفسر الزيادة في القيمة المضافة حيث حققت زيادة بنسبة 15%، لتعرف المؤسسة في السنوات 2009Y2010 و 2011 انخفاض في مستوى الإستهلاك مما ساهم في زيادة القيمة المضافة، وفي سنة 2012 انخفضت بنسبة %13.86 وهذا راجع إلى الانخفاض في حجم الإنتاج.

من خلال هذه النسب يتضح أن المؤسسة استطاعت خلق ثروة حقيقية من خلال تحقيقها للإنتاج بواسطة استخداماتها.

من خلال مراجعة حسابات المؤسسة خلال سنوات الدراسة يتضح أن استهلاك المؤسسة يعرف عدم استقرار لذلك يجب عليها التحكم في حجم الإستهلاك بما يسمح لها بتحقيق نتائج بأقل التكاليف.

## 2. تحليل النسب المالية لنتائج المؤسسة

ويعود سبب تركيزنا على النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة إلى الأسباب التالية :

✓ يشكل أسلوب تحليل النسب المالية عاملا أساسيا في عوامل المحاسبة والإدارة والتحليل المالي.

✓ يمتاز هذا الأسلوب بسهولة تطبيقه و سهولة تقييم نتائجه.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

✓ يقدم أسلوب تحليل النسب المالية نتائج تمكن من الوصول إلى استنتاجات أفضل يمكن الدفاع عنها بقوة منطقية.

✓ يوفر هذا الأسلوب إثباتات عن مدى اتساق العلاقات بين أرصدة القوائم المالية والمعلومات الأخرى غير المالية.

✓ يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مسبقا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.

✓ استخدام النسب يساعد الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه يساعد على تغيير القوائم المالية لأغراض الاستثمار والإقراض من خلال تقييم الوضع المالي بالمؤسسة.

قبل دراسة وتحليل نسب السيولة سنقوم بدراسة مؤشر رأس المال العامل. يعرف رأس المال العامل

ويسمى أيضا هامش أمان بأنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال

الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة،<sup>1</sup> الذي يحسب وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

والجدول الموالي يظهر رأس المال العامل للمؤسسة:

جدول رقم (5): رأس المال العامل للمؤسسة خلال سنوات الدراسة.

الوحدة (دج)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الأموال الدائمة	303346167	805253202	1512954970	1810160279	1044372143
الأصول الثابتة	500399237	497085550	1026530959	1261304592	2053197519
رأس المال العامل	-197053070	308167652	486424011	548855687	-1008825376

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تملك رأس مال عامل سالب خلال سنتي 2008 و2012، مما يعني

أن المؤسسة لا تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وعاجزة

<sup>1</sup> اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المؤسسات في ترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009، ص58.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

على تمويل تثبياتها وباقي احتياجاتها المالية باستخدام الموارد المالية الدائمة، كما أن هناك عجز في مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة، وخلال السنوات 2009، 2010 و2011 تملك رأس مال عامل موجب.

على المؤسسة التنازل عن بعض التثبيات التي لا تعتمد عليها بشكل كبير في الإنتاج لتخفيض قيمتها وبذلك ترفع من رأس المال العامل.

- دراسة وتحليل نسب السيولة: تستخدم هذه المجموعة من النسب لمعرفة مدى قدرة المؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية دون تحقيق خسارة.

❖ **السيولة العامة:** تستخدم هذه النسبة لقياس التوازن و التناسق المالي بين استخدامات المؤسسة قصيرة الأجل وبين مصادرها المالية وهي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الجدول الموالي يبين نتيجة حسابات هذه النسبة

الجدول رقم (6): نسبة السيولة العامة للمؤسسة خلال الفترة 2008-2012.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الأصول المتداولة	414842251	697577818	1922595072	2009855245	2463460106
الخصوم المتداولة	611558334	388985166	1320169849	1314761403	3394745519
نسبة السيولة	0.67	1.79	1.45	1.52	0.52

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

يتضح لمراجع الحسابات من الجدول أن نسبة السيولة العامة أقل من الواحد خلال السنتين الأولى و الأخيرة لسنوات الدراسة وهو ما يعني أن المؤسسة تملك رأس مال عامل سالب أي أن الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة وهذا ما يؤكد الجدول رقم (5)، وأكبر من الواحد خلال الثلاث السنوات الأخرى أي خلال هذه السنوات المؤسسة تملك رأس مال عامل موجب، كما أنه يتضح من الجدول أن السيولة العامة

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

كانت متقاربة وعرفت أكبر نسبة 2009 حيث بلغت النسبة 1.79% وهو ما يعني أن المؤسسة تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها.

يتضح لمراجع الحسابات أن المؤسسة تعاني من مشاكل سداد التزاماتها خلال سنة 2008 و 2012 لأن أصولها الجارية لا تغطي خصومها الجارية لذلك يجب على المؤسسة المطالبة بمستحقاتها لدى زبائنها لأن رصيد الزبائن يعرف ارتفاع كبير خلال السنتين 2008 و 2012.

❖ **نسبة السيولة السريعة:** عند حساب المراجع لهذه النسبة يستبعد المخزون لأنه أقل الأصول المتداولة قابلة للسيولة وفي حالة التصفية الأكثر خسارة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الجدول الموالي يوضح هذه النسبة خلال سنوات الدراسة

الجدول رقم (7) نسبة السيولة السريعة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة الوحدة (دج)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
أصول متداولة	246445539	518384019	1163441890	1278671612	1617891556
المخزون	-	-	-	-	-
خصوم متداولة	611558334	388985166	1320169849	1314761406	3394745519
النسبة	0.40	1.33	0.88	0.97	0.47

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

يتضح من الجدول للمراجع أن الحسابات أن نسبة السيولة السريعة أقل من الواحد خلال سنوات الدراسة ما عدا سنة 2009 التي بلغت 1.33% وهذا ما يدل على سوء استخدام السيولة من طرف المؤسسة. لذلك وجب على المؤسسة التأكد من نسبة الشكوك في الزبائن عند تخصيص المؤونات لهذا الحساب لأنه كلما كانت نسبة الشك في الزبون كبيرة قل خطر عدم استرجاع مستحقات المؤسسة عند الزبائن.

❖ **السيولة الفورية:** تبرز هذه النسبة قدرة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير النقدية المتاحة في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الجدول الموالي يظهر هذه النسبة خلال سنوات الدراسة

**الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة**

الجدول رقم (8): جدول السيولة الفورية خلال سنوات الدراسة 2008-2012.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
النقدية	3645303	340314998	596432925	443761127	215118380
خصوم جارية	611558334	388985166	1320169849	1314761403	3394745519
النسبة	0.005	0.87	0.45	0.33	0.06

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة.

توضح نتائج الجدول أن هناك عدم استقرار في هذه النسبة حيث بلغت أعلى نسبة السيولة الفورية سنة 2009 بنسبة 87%، وحققت سنة 2008 أدنى نسبة 0.5% وهو ما يدل على أن مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير لا تتمتع بمستوى نقدية مريح.

نلاحظ من خلال وثائق المؤسسة أنها تملك رصيد كبير من المخزون الذي يسمح لها بتوفير سيولة

مقبولة إذا قامت بالتصرف فيه عن طريق البيع دون أن تفقد مكانتها و سمعتها في السوق إذا كان هذا المخزون أصبحت لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة في السوق.

• **تحليل نسب النشاط:** تستخدم هذه النسب في قياس نجاح الإدارة في استغلال أصول مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير عن طريق مواردها المتاحة .

❖ **معدل دوران إجمالي الأصول:** ويحسب بالعلاقة التالية :

معدل إجمالي الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول

الجدول الموالي يظهر هذا المعدل

الجدول رقم(9): معدل الدوران إجمالي الأصول خلال سنوات الدراسة

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
صافي المبيعات	414794957	429549365	515945535	1296508713	885113329
إجمالي الأصول	915241488	697577818	2949126031	3271159837	4516657625
معدل الدوران	0.45	0.61	0.17	0.39	0.19

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقة

يتضح من الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة خلال سنوات الدراسة يعرف عدم استقرار حيث حقق أعلى معدل في سنة 2009، لم يتعدى هذا المعدل خلال سنوات الدراسة الواحد ما يدل على سوء استغلال الأصول من طرف المؤسسة وهذا راجع إلى زيادة قيمة الأصول الثابتة دون تحقيق زيادة في قيمة المبيعات.

❖ **معدل دوران الأصول المتداولة:** يدل هذا المعدل على مدى كفاءة استخدام الأصول المتداولة و يحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول المتداولة}$$

الجدول الموالي يبين نتيجة حساب هذا المعدل

جدول رقم(10): معدل دوران الأصول المتداولة

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
صافي المبيعات	414794957	429549365	515945535	1296508713	885113329
الأصول المتداولة	414842251	697577818	1922595072	2009855245	2463460106
معدل الدوران	0.99	0.61	0.26	0.64	0.36

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

يتضح من خلال الجدول أن المؤسسة حققت أعلى معدل لدوران الأصول المتداولة 2008، حيث قدر بـ 99% أي أن كل دينار مستثمر ضمن الأصول المتداولة يولد 0.99 دج من المبيعات وهذا راجع إلى نسبة الاستثمار في الأصول المتداولة أن معدل دوران الأصول المتداولة ضعيف ما يدل على سوء استغلال الأصول المتداولة من طرف مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير.

❖ **معدل دوران الأصول الثابتة:** هذا المعدل على كفاءة استغلال الأصول الثابتة وحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء  
للجنوب والجنوب الكبير ورقة

جدول رقم (11) : معدل دوران الأصول الثابتة

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
صافي المبيعات	414794957	429549365	515945535	1296508713	885113329
الأصول الثابتة	500399237	497085550	1026530959	1261304592	2053197519
معدل الدوران	0.82	0.86	0.50	0.10	0.43

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت أعلى معدل دوران سنة 2009 حيث بلغ 0.86 وأدنى معدل سنة 2011.

يتضح من خلال الجدولين السابقين أن المؤسسة تركز في استثمارها على الأصول المتداولة لذلك نجد معدل دوران الأصول الإجمالي دون المستوى.

يجب على المؤسسة الاستثمار في الأصول الثابتة واعتمادها سياسة الاستئجار بدل الشراء لأنه يؤدي إلى ترشيد القرار الاستثماري حيث يضمن لها توفير النقدية وكذلك يسمح لها بالتغيير المطلوب في معداتها الإنتاجية حيث تستطيع الحصول على أحدث التكنولوجيا.

• دراسة وتحليل نسبة التمويل والاستقلالية المالية: تعبر هذه المجموعة من النسب على المخاطر المالية ومدى قدرة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير على استعمال الديون بما يخدم مصالحها وهو الأمر الذي يعمل عليه المراجع.

الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

❖ نسبة التمويل الدائم: وتحسب وفق العلاقة التالية

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

جدول رقم(12): نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2008-2012

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الأموال الدائمة	303683154	805678202	267296708	1956368431	1121912102
الأصول الثابتة	500399237	497085550	1026530959	1261304592	2053197519
النسبة	0.60	1.62	0.26	1.55	0.54

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

من خلال نتائج الجدول يتبين أن المؤسسة حققت أعلى نسبة تمويل دائم في سنة 2009 حيث بلغت هذه النسبة 162% ما يدل على أنها تملك رأس مال عامل موجب مما يمكنها من مواجهة انخفاض بعض عناصر الأصول وهو ما حدث أيضا في سنة 2011 أما سنوات 2008 و 2012 فكانت نسبة التمويل الدائم ضعيفة مما يدل على أن المؤسسة جزء من أصولها الثابتة ممول عن طريق الاقتراض.

❖ نسبة التمويل الذاتي: هذه النسبة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال

الخاصة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

جدول رقم (13): نسبة التمويل الذاتي خلال الفترة 2008، 2012

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الأموال الخاصة	303346167	805253202	1512954970	1810106279	1044372143
الأصول الثابتة	500399237	497085550	1026530959	1261304592	2053197519
النسبة	0.60	1.61	1.47	1.43	0.50

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

من خلال الجدول المؤسسة حققت أعلى نسبة تمويل ذاتي نسبة 2009 بنسبة 161% وهو ما يدل على أرقدرتها في الاعتماد على أموالها الخاصة دون اللجوء إلى التمويل الخارجي خلال سنوات 2009، 2010 و 2011 بينما في سنتي 2008 و 2012 حققت نسبة تمويل تدل على عدم قدرتها تمويل أصولها من أموالها الخاصة، وهذا يدل على ضعفها المالي.

يتضح من خلال الجدول وميزانية المؤسسة (الإهتلاكات) أن المؤسسة تعتمد على تثبيتات ذات إهلاك كبير يؤثر على الإنتاج من حيث النوعية والجودة وهذا ما يؤثر على مكانتها في السوق في ظل زيادة المنافسة. ❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** توضح هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن دائئها وهي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

جدول رقم(14): نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الأموال الخاصة	303346167	805253202	1512954970	1810106279	1044372143
مجموع الديون	514222553	329030800	444663759	1308278842	1771616019
النسبة	0.58	2.44	3.40	1.38	0.59

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول يتضح أن نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة ارتفعت سنة 2009 لتصل إلى 244% ما يدل على زيادة الأموال الخاصة و انخفاض الديون مقارنة مع سنة 2008 التي حققت نسبة 58% فقط ، كما يتضح أن المؤسسة مستقلة ماديا بالرغم من أن المؤسسة لديها جزء من الديون وذلك راجع إلى ملكية المؤسسة التي تعود إلى الدولة أي أنها تتحصل على أغلب الديون من طرف خزينة الدولة.

❖ **نسبة التمويل الخارجي:** تبين هذه النسبة المدى الذي وصلت إليه المؤسسة في تمويل الأصول من أموال

الغير وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

جدول رقم (15): نسبة التمويل الخارجي خلال سنوات الدراسة

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الديون	514222553	329030800	444603759	1308278842	1771616019
مجموع الأصول	915241488	1194663368	2949126031	3271159837	4516657925
النسبة	0.56	0.27	0.15	0.40	0.39

بالاستناد على وثائق المؤسسة

يبرز هذا الجدول مدى مساهمة الديون في تمويل أصول مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير حيث بلغت أعلى نسبة 56% سنة 2008، وهذا ما يدل على اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها. من الجدولين رقم (10) و (12) يتضح أن المؤسسة تستفيد من الديون لتمويل أصولها المتداولة أكثر من الأصول الثابتة.

يجب على المؤسسة أن تغير هذه السياسة في تمويل الأصول الثابتة لتعتمد في تمويلها على الديون طويلة الأجل ليكون لديها الوقت الكافي لإعادة هذه الديون من خلال النتيجة التي تحققها من استغلال هذه الأصول. • دراسة وتحليل نسب المردودية: تعبتو هذه النسب مؤشر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من مبيعاتها أو من أصولها المتاحة، وهذا ما يمكنها من البقاء والتطور في محيط تنافسي، وتتمثل في النسب التالية:

❖ المردودية المالية: تبين هذه النسبة مدى كفاءة إدارة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير في استخدام

الأصول لتحقيق المبيعات وهي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

الجدول الموالي يبرز نتيجة حسابات هذه النسبة :

الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

جدول رقم (16): المردودية المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة.

الوحدة (دج)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
النتيجة الصافية	-29400577	6096017	(-30360809)	3130032	(34240661)
الأموال الخاصة	303346167	805253202	1512954970	1810106279	1044372143
المردودية المالية	-0.09	-0.007	-0.02	0.001	-0.003

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول يتضح أن مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير لم تحقق مردودية مالية خلال سنوات 2008، 2009، 2010، 2012، على التوالي وحققت نسبة 0.01 % سنة 2011 لتكون بذلك قد حققت أعلى مردودية مالية. ويعود سبب هذه المردودية السالبة إلى انخفاض إنتاجية الإستثمار ممثلة بمعدل دوران الأصول، كما أن الخسائر المحققة في السنوات السابقة أثر على اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي (الأموال الخاصة)، مما أدى إلى الإنخفاض في ربحية الأموال الخاصة (الملاك).

من خلال ملكية المؤسسة يتضح أن المؤسسة ليس هدفها الربح بل أهدافها تتجه بشكل كبير إلى الأهداف الاجتماعية وذلك بتوفير سكنات تتصف بالجودة إلى أفراد المجتمع وكذا توفير مناصب شغل من خلال و وضعها كل سنة مسابقات توظيف في مناصب مهمة.

❖ المردودية الاقتصادية: تدل المردودية الاقتصادية على الكفاءة التشغيلية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال الموارد لديها من المساهمين و المقرضين وهي تحسب كما يلي :

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

و الجدول الموالي يوضح هذه المردودية

الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

الجدول رقم (17): المردودية الاقتصادية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة.

النسبة	2008	2009	2010	2011	2012
النتيجة الصافية	-29400577	6096017	-30360809	3130032	-34240661
مجموع الأصول	915241488	1194663368	2949126031	3271159837	4516657925
المردودية الاقتصادية	-0.03	0.005	-0.01	0.0009	-0.007

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسة خلال عمليات الاستغلال لم تحقق مردودية اقتصادية ما عدا سنة 2009 حيث بلغت 0.05% مقابل كل دينار ومستمر في أصولها، راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية وارتفاع مجموع الأصول وهذا ما يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية صعبة وذلك لسوء استغلال الأصول. يتضح من نتائج المردودية الاقتصادية أن المؤسسة لا تتمتع بنظام رقابة فعال على أجمالي أصولها لذلك يجب عليها الانتباه في معالجاتها اهتلاكات التثبيتات، و معالجة تسيير المخزون فهذه المعالجات بتغيرها تتغير قيم الأصول.

❖ **المردودية التجارية:** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

الجدول رقم (18): المردودية التجارية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة.

الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقة

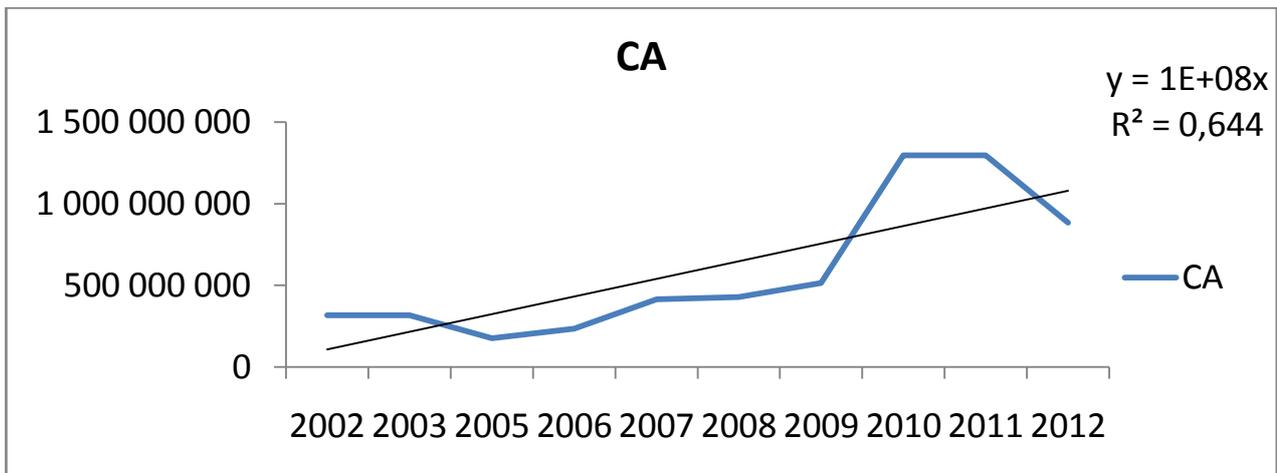
السنة	2008	2009	2010	2011	2012
النتيجة الصافية	-29400577	6096017	-30360809	3130032	-34240661
رقم الأعمال	414794957	42959365	515945535	1296508713	85113329
المردودية التجارية	-0.07	0.01	-0.05	0.002	-0.03

المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسة مردودية تجارية موجبة خلال السنتين 2009، 2011 على التوالي بنسبة 1% و 0.02% لتتحقق في باقي السنوات مردودية سالبة. من خلال الجدول نجد أن المؤسسة تحقق رقم أعمال موجب بينما النتيجة الصافية سالبة وهذا راجع إلى عدم قدرة المؤسسة في التحكم في استهلاكها مما جعلها تحقق هذه النتائج. يجب على المؤسسة اتخاذ اجراءات رقابية على استهلاكها لتتمكن تحقيق النتائج بأقل تكاليف ممكنة. **المطلب الثاني: تحليل السلاسل الزمنية**

❖ تحليل منحني رقم الأعمال:

الشكل رقم (4): منحني رقم الأعمال



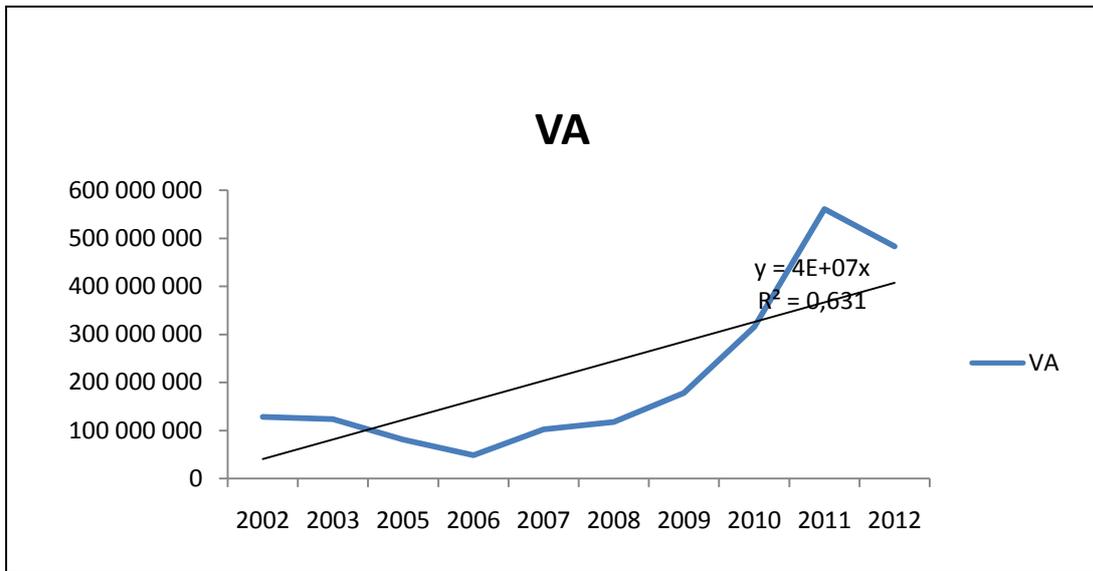
المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

من خلال الشكل رقم 3 نلاحظ أن معامل الاتجاه متصاعداً ، ومنه فإن رقم الأعمال يعرف ارتفاع خلال سنوات الدراسة ومن المعادلة نجد معامل الثقة حوالي 65% من خلال المنحنى يتضح أن رقم الأعمال يعرف ثبات في السنتين 2002 و2003 ليعرف بعد ذلك أدنى قيمة له في سنة 2005 حيث وصل رقم الأعمال إلى 203501726 وبعد هذه السنة حقق رقم الأعمال ارتفاع بسيط مقارنة مع نتائج السنوات السابقة، ليصل إلى أعلى قيمة له في هذه السلسلة سنة 2009 لتتحافظ المؤسسة على هذا الارتفاع إلى غاية 2011، ليعود بعد ذلك إلى الانخفاض مجدداً سنة 2012.

### ❖ تحليل منحنى القيمة المضافة:

الشكل رقم(5): منحنى القيمة المضافة



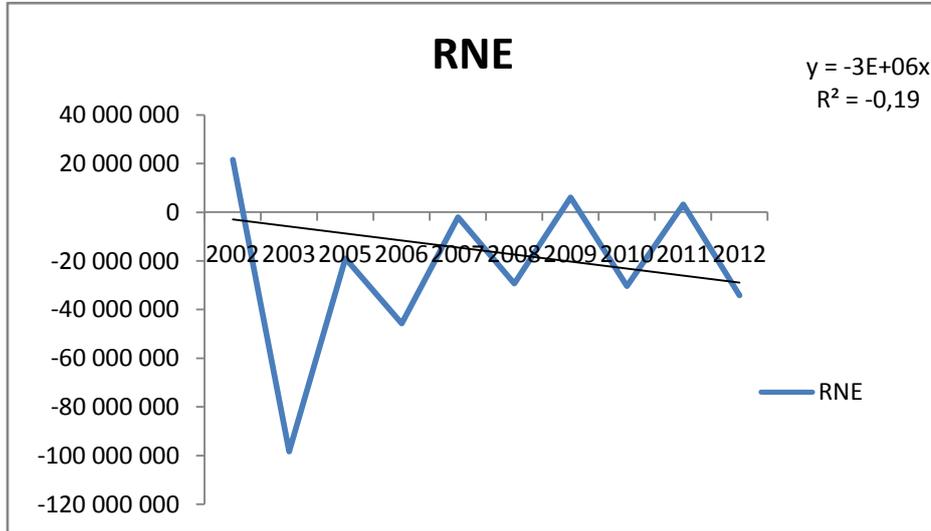
المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

من خلال الشكل رقم (4) منحنى القيمة المضافة نلاحظ أن معامل الاتجاه العام متصاعد ومعامل الثقة حوالي 63% درجة الثقة مقبولة، القيمة المضافة بدأت منذ السنة الأولى للدراسة 2002 في تناقص لتحقق أدنى قيمة سنة 2006 وبعد هذه السنة تعرف القيمة المضافة ارتفاع لتصل أعلى قيمة سنة 2011، لكنها تعود بعد ذلك إلى الانخفاض مجدداً سنة 2012.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

### ❖ تحليل منحى النتيجة الصافية:

الشكل رقم (6) : منحنى النتيجة الصافية



المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

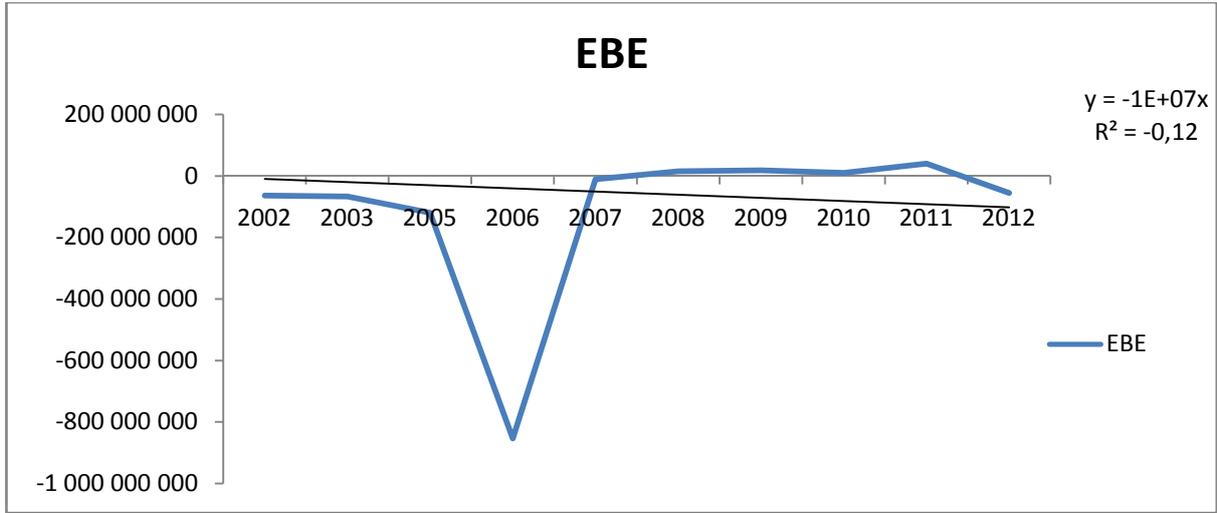
من خلال المنحنى نلاحظ أن الاتجاه العام لسلسلة سالب مع مرور الزمن ومعامل الثقة 0.19 أي دون المستوى أي لا نستطيع الثقة بهذه النتائج، المؤسسة حققت نتيجة سالبة وكانت أكبر خسارة سنة 2003. كما نجد أن المؤسسة حققت ربح سنتي 2009 و 2011 فقط، ويعود سبب هذه الخسائر إلى الزيادة في حجم الاستهلاك وكذا الأعباء المالية التي تتحملها المؤسسة.

كما سبق و أن ذكرنا أن المؤسسة عمومية تهدف إلى توفير المباني و العقارات لفائدة المجتمع على حساب تحقيقها نتائج ايجابية ربح.

### ❖ تحليل منحى الفائض الإجمالي للاستغلال:

الشكل رقم (7): منحنى الفائض الإجمالي للاستغلال

الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقة



المصدر: استنادا على وثائق المؤسسة

من خلال المنحنى نجد أن معامل الاتجاه العام سالب و معامل الثقة  $-0.12$  وهذا ما يدل على عدم وجود ، كما نلاحظ أن المؤسسة حققت فائض سالب و معدوم إلى غاية سنة 2011 ليعود إلى الانخفاض في سنة 2012.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

### المبحث الثالث: تحليل و تفسير النتائج

إن استخدام أساليب المراجعة التحليلية يؤدي إلى تحسين أداء خدمات المراجع، كما أنها تساعد مسيري المؤسسة من التقييم الجيد للأداء المالي ووضع الخطط المستقبلية بناء على نتائج هذه الأساليب. ي تناول هذا المبحث تفسير النتائج المتحصل عليها للتأكد من على أهمية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD.

#### المطلب الأول: تفسير نتائج التحليل الأفقي

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم ( 1 ) تطور رقم الأعمال للمؤسسة خلال سنوات الدراسة 2008-2012، أن المؤسسة حققت زيادة ملحوظة في رقم الأعمال بنسبة 75.36 % وحققت أقل رقم أعمال في سنة 2009 وهذا راجع إلى اعتماد المؤسسة على مبيعات الأشغال ، لتحسن نتيجة رقم الأعمال في سنة 2011 لتصل نسبة الزيادة إلى 151.28% ويعود ذلك إلى طبيعة نشاط المؤسسة وهو توفير مباني وعقارات لذلك تعتمد على مبيعات

من خلال الجدول رقم ( 2 ) جدول تطور القيمة المضافة، يتضح أن المؤسسة حققت نسبة زيادة في القيمة المضافة باستمرار بالرغم من أنها في سنة 2008 حققت نسبة زيادة ضعيفة قدرة ب 1.50% لتحسن هذه النسبة بعد ذلك خلال السنوات 2009، 2010 و 2011 لتعرف بعد ذلك تراجع كبير سنة 2012 حيث بلغت هذه النسبة -13.86 % .

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن المؤسسة قد خلقت ثروة من خلال استخدام وسائل الإنتاج التي تملكها المؤسسة خلال سنوات الدراسة.

#### المطلب الثاني: تفسير نتائج تحليل النسب المالية

تعمل مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير كباقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على هدف البقاء و مزاوله نشاطها بصفة دائمة و مستمرة. إن مفهوم الاستمرار مرتبط بمفهوم العسر المالي وهو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها بسبب ضعف السيولة النقدية وعدم قدرتها على تحويل الأصول إلى نقدية لمواجهة تلك الالتزامات.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

### أولاً: تفسير نتائج نسب السيولة

من خلال الجدول رقم ( 6 ) جدول نسبة السيولة العامة لسنوات الدراسة يتضح أن نسبة السيولة أكبر من الواحد خلال السنوات 2009، 2010 و 2011 مما يدل على أن المؤسسة تملك رأس مال موجب أي أن الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة، وأكبر نسبة عرفتتها المؤسسة سنة 2009 وهذا ما يدل على أن المؤسسة تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها مع ضمان الاستمرار في النشاط، أما في السنتين 2008 و 2012 فحققت نسبة أقل من الواحد مما يدل على أن المؤسسة تملك رأس مال عامل سالب أي أن أصولها المتداولة أقل من خصومها المتداولة مما يدل على عدم قدرتها على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

كما يتضح من خلال الجدول رقم ( 7 ) جدول السيولة السريعة أن نسبة السيولة السريعة خلال سنوات الدراسة أقل من الواحد إلا سنة 2009 التي كانت أكبر من الواحد، كما أن هذه النسبة متقاربة بين سنة 2008 و 2012 و بين سنة 2010 و 2011 مما يدل على أن هناك تناسب بين قيمة الحقوق و الديون قصيرة الأجل خلال هذه الفترة.

من خلال هذه النسب يتضح أن المؤسسة لا تستطيع تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية مما يدفعها إلى عدم قدرتها على سداد التزاماتها.

ويتضح من نتائج الجدول رقم ( 8 ) أن نسبة السيولة الفورية خلال سنوات الدراسة كلها أقل من الواحد مما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها.

### ثانياً: تفسير نتائج نسب النشاط

من خلال الجدول رقم ( 9 ) يتضح لنا أن معدل دوران إجمالي الأصول أقل من الواحد وأعلى معدل كان سنة 2008 مما يدل على أن المؤسسة لم تصل إلى الاستغلال الأمثل للأصول لتحقيق مستوى مبيعات جيد.

ومن الجدول رقم ( 11 ) معدل دوران الأصول الثابتة يتضح أيضاً أن المؤسسة لم تحقق زيادة في الإنتاج و المبيعات من خلال أصولها الثابتة لأن خلال سنوات الدراسة لم يصل هذا المعدل الواحد ما عدا

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقة

سنة 2011 الذي فاق الواحد مما يدل على سوء استغلال الأصول من طرف المؤسسة كما يبين الجدول رقم (10) كذلك سوء استغلال الأصول المتداولة أيضا من خلال معدل دوران الأصول المتداولة الذي لم يصل إلى الواحد.

من خلال كل نتائج نسب النشاط نجد أن مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير لا تتمتع بالكفاءة و الفعالية في استغلال أصولها من خلال النتائج السلبية التي حققتها على مدار سنوات الدراسة.

### ثالثا: تفسير نتائج نسب التمويل و الاستقلالية المالية

نسبة التمويل الدائم من خلال الجدول رقم ( 12) نجد أن النسبة متقاربة خلال سنوات الدراسة، و أنها تملك رأس مال عامل موجب خلال السنتين 2009 و 2011 مما يدل على أنها تستطيع الاعتماد على الأموال الدائمة في تمويل أصولها أما خلال السنوات 2008، 2010 و 2012 فكانت النسبة ضعيفة مما يعني عدم قدرتها على تمويل الأصول من خلال الأموال الدائمة ولجوءها إلى الاقتراض.

أما من خلال نسب التمويل الذاتي فنجد أن المؤسسة خلال السنوات 2009، 2010 و 2011 فحققت نسبة مقبولة مما يدل على قدرتها على الاعتماد على أموالها الخاصة، ولكن في سنة 2008 و 2012 حققت هذه النسبة انخفاض كبير ما يدل على عدم قدرتها على تمويل أصولها من أموالها الخاصة فقط مما يدل على ضعفها المالي.

من خلال الجدول رقم ( 14) الاستقلالية المالية فيتضح أن المؤسسة خلال السنوات 2009، 2010 و 2011 كانت مستقلة ماليا لأنها حققت نسبة استقلالية مقبولة أما في السنتين 2008 و 2012 فحققت نسبة ضعيفة مما يدل على عدم استقلالية المؤسسة عن دائنيها.

وهذا ما يؤكد الجدول رقم ( 15) نسبة التمويل الخارجي حيث يتضح من خلاله أن مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير تعتمد على نسبة ديون كبيرة في تمويل مشاريعها.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

### رابعاً: تفسير نتائج المردودية

من خلال الجدول رقم ( 16 ) المردودية المالية يتضح أن المؤسسة لم تحقق مردودية مالية وحقت أعلى نسبة سنة 2008 تقدر ب 9% و هذا ما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من أصولها المتاحة لكي تتمكن من البقاء و مزاولة نشاطها.

أما من خلال الجدول رقم ( 17 ) المردودية الاقتصادية فيتضح أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة حققت مردودية اقتصادية ضعيفة في سنوات 2008، 2009 و 2011 أما في السنتين 2010 و 2011 لم تحقق مردودية وهذا ما يدل على الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها المؤسسة خلال هذه السنوات.

أما من خلال جدول المردودية التجارية يتضح أن المؤسسة حققت مردودية خلال السنوات 2008، 2009 و 2011 فقط.

### المطلب الثالث: تفسير نتائج السلاسل الزمنية في إطار المراجعة التحليلية

من خلال الشكل رقم ( 4 ) منحنى رقم الأعمال يتضح أن المؤسسة حققت زيادة في رقم الأعمال خلال سنوات الدراسة. كذلك يبين الشكل رقم ( 5 ) منحنى القيمة المضافة زيادة في القيمة المضافة خلال الفترة 2002-2012.

أما منحنى النتيجة الصافية الشكل رقم ( 6 ) الذي يظهر أن المؤسسة حققت نتائج سالبة طيلة سنوات الدراسة أما نتيجة الفائض الإجمالي للاستغلال فهي كذلك سالبة وفي سنوات تكون معدومة وهذا ما يبينه المنحنى الشكل رقم (7).

الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

جدول رقم (19): الارتباط بين رقم الأعمال و النتيجة

	CA	RNF
Pearson Correlation	1	.244
Sig. (2-tailed)		.497
N	10	10
Pearson Correlation	.24	1
Sig. (2-tailed)	.49	
N	10	10

المصدر: بالاعتماد على مخرجات المعالجة باستخدام SPSS20

من خلال الجدول رقم ( 16 ) : بما أن مستوى الدلالة أكبر من 5% نلاحظ أنه لا يوجد علاقة ارتباط بين النتيجة و رقم الأعمال، كما أن معامل الاتجاه لكل منهما عكسي وذلك يرجع إلى تأثير ارتفاع حجم الاستهلاك، ارتفاع أسعار مواد البناء، زيادة المنافسة من خلال دخول المؤسسات الخاصة في هذا القطاع. إن الهدف إتباع أسلوب السلاسل الزمنية هو التنبؤ القيم المستقبلية في ظل البقاء في نفس الظروف التي تمر بها المؤسسة في تحقيقها لنتائجها السابقة، لذلك سنحاول التنبؤ بنتيجة رقم الأعمال، و النتيجة الصافية وكذا نتيجة الفائض الإجمالي للاستغلال.

توقعات رقم الأعمال: خلال سنوات 2013، 2014 و 2015.

معادلة رقم الأعمال:  $Y=1E+08(X)$ ، 100 مليون  $E=$ ، و  $(X)$  هو الزمن

$$Y_{2013}= 1+ 08(11)= 8900000000$$

$$Y_{2014}=1+ 08(12)=9700000000$$

$$Y_{2015}= 1+08(13)=19500000000$$

من خلال المعادلات المؤسسة ستحقق في السنوات 2013، 2014 و 2014 رقم أعمال يقدر بـ 8900000000، 9700000000، 19500000000 على التوالي مما يجب عليها تحسين مستوى أدائها

توقعات النتيجة الصافية: 10 ملايين  $E =$  ،  $(X)$  هو الزمن

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقة

كما يمكن أن تحقق المؤسسة نتيجة صافية خلال السنوات 2013، 2014 و 2015 مقدرة ب

$$Y_{2013} = -3 + 06(11) = 630000000$$

$$Y_{2014} = -3 + 06(12) = 690000000$$

$$Y_{2015} = -3 + 06(13) = 750000000$$

توقعات الفائض الإجمالي للإستغلال: 100 مليون = E، (x) هو الزمن

المؤسسة خلال السنوات الثلاث 2013، 2014 و 2015 يمكنها تحقيق فائض إجمالي يقدر ب:

$$Y_{2013} = -1 + 7(11) = 7600000000$$

$$Y_{2014} = -1 + (12) = 8300000000$$

$$Y_{2015} = -1 + (13) = 9000000000$$

مما سبق ومن خلال النتائج المتحصل عليها من أساليب المراجعة التحليلية من أسلوب التحليل الأفقي وتحليل النسب وكذا تحليل السلاسل الزمنية يتضح لنا أن مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير تمر بوضعية مالية صعبة وهذا ما تظهره نتائجها المحققة. لذلك يجب عليها التحسين في مستوى أدائها المالي.

## الفصل الثالث: استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة

### خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى أهمية تقييم الأداء المالي بواسطة المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وتناولنا هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث، في المبحث الأول قمنا بتقديم المؤسسة التي تناولنا الجانب التطبيقي فيها، وفي المبحث الثاني تقييم الأداء المالي عن طريق التحليل الأفقي وتحليل النسب المالية والسلاسل الزمنية والمبحث الثالث تفسير النتائج المتوصل إليها. خلصت الدراسة إلى أن أساليب المراجعة التحليلية تقدم نتائج دقيقة تساهم في تقييم الأداء المالي وإبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومساعدة الإدارة في إيجاد الحلول المناسبة للوضعية المالية التي تمر بها المؤسسة.

## خاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع أهمية تقييم الأداء المالي بواسطة المراجعة التحليلية، معالجة إشكالية البحث المتمثلة في مدى تقييم الأداء المالي بواسطة المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ومن خلال الفصول الثلاثة باستخدام المناهج المشار إليها في المقدمة، انطلاقاً من الفرضيات المعتمدة تم تقسيم هذه الخاتمة إلى نتائج البحث و اختبار الفرضيات، و التوصيات و الاقتراحات.

**اختبار الفرضيات:**

من خلال ما سبق نجد:

1. تقييم الأداء المالي يعتبر الركيزة الأساسية في مراقبة تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة؛
2. المراجعة التحليلية أسلوب حديثاً لكن ليست كل أساليبه تعتمد على المؤسسات الاقتصادية، فهي تعتمد بشكل كبير على أسلوب تحليل النسب؛
3. تساهم المراجعة التحليلية بشكل فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، من خلال ما تقدمه من نتائج دقيقة وكذا التنبؤات التي تساعد المسيرين في بناء الخطط المستقبلية.

**النتائج والتوصيات:**

### 1. نتائج البحث:

- يعتمد المسيرون على نتائج تقييم الأداء المالي لاتخاذ القرارات في المؤسسة؛
- يهتم المسيرون بالأداء المالي للمؤسسة لأنه يوفر معلومات كمية تساعدهم في اتخاذ القرارات؛
- أساليب المراجعة التحليلية حديثة يمكن للمؤسسات الاعتماد عليها لما تقدمه من نتائج دقيقة؛
- تساعد المراجعة التحليلية المراجعين على إبداء رأي بخصوص البيانات المالية على أساس معقول؛
- امتلاك مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير مصلحة مراجعة داخلية؛
- حققت مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير الخسائر في النتيجة خلال سنوات الدراسة؛
- تتحمل المؤسسة العديد من التكاليف؛
- عدم اهتمام المؤسسة بأدائها المالي وهذا من خلال نتائجها؛
- عدم الاهتمام بالأساليب الحديثة في تقييم الأداء المالي؛

### 2. توصيات البحث:

على ضوء نتائج الدراسة، يمكن الأخذ بما يلي من التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية؛
- اعتماد الأساليب الحديثة في تقييم الأداء المالي؛

## خاتمة

- الاهتمام بالمراجعة التحليلية والأخذ بنتائجها؛
- تعزيز دور المراجعة التحليلية في المؤسسات الاقتصادية لما لها من أهمية كبيرة من خلال النتائج التي تقدمها؛
- على الباحثين والأكاديميين والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهتمام بصورة أكبر بموضوع المراجعة التحليلية، وذلك من خلال عقد الندوات و المؤتمرات و اللقاءات؛
- ضرورة تفعيل المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- العمل على وجود مصالح للمراجعة في المؤسسات الاقتصادية؛
- الاعتماد على أساليب المراجعة التحليلية المتطورة في تقييم الأداء لما توفره من تنبؤات مستقبلية؛
- ضرورة توعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية المراجعة التحليلية وكذا تقييم الأداء المالي لما لها من دور فعال في المساهمة في تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.